



تقرير
اللجنة المختصة
للمؤتمر العالمي لنزع السلاح

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون
الملحق رقم ٢٨ (A/31/28)

الأمم المتحدة



تقرير
اللجنة المختصة
للمؤتمر العالمي لنزع السلاح

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون
الملحق رقم ٢٨ (A/31/28)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١	أولا - المقدمة ١ - ٢
٢	ثانيا - عمل اللجنة ٨ - ١٨
٤	ثالثا - استعراض آراء الحكومات ١٩ - ٢٦
	رابعا - دراسة تحليلية للنتائج الواردة في التقرير المقدم
٦	للجمعية العامة في دورتها الثلاثين ٢٧ - ٣٤
٨	خامسا - ملاحظات اللجنة المخصصة وتوصياتها فيما يتصل بولايتها ٣٥ - ٣٨

المرفق

الآراء التي أعربت عنها الدول منذ صدور آخر تقرير للجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح .

أولا - المقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٤٦٩ (د - ٣٠) ، تجديد ولاية اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وطلبت منها أن تقدم تقريراً عن أعمالها الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، على أن يتضمن التقرير دراسة تحليلية للنتائج الواردة في تقرير اللجنة المقدم الى الدورة الثلاثين (١) ، وكذلك ما تراه مناسباً من ملاحظات وتوصيات تتعلق بالتكليف الصادر اليها . وأكد القرار من جديد القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) بأكمله (أنظر الفقرة ٣ أدناه) .

٢ - وكانت الجمعية العامة قد قررت ، في القرار ٣١٨٣ (د - ٢٨) ، الصادر في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، انشاء لجنة مخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح (٢) لتدرس جميع الآراء والاقتراحات التي أبدتها الحكومات بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح والمشاكل المتصلة به ، بما في ذلك الشروط اللازمة لعقد مثل هذا المؤتمر ، ولتقدم ، على أساس الاتفاق العام في الرأي ، تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين . ودعت الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية الى التعاون مع اللجنة المخصصة ، أو اقامة الصلات معها ، علماً بأنها ستتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أعضاء اللجنة المعينون . ودعت الجمعية العامة أيضاً جميع الدول الى أن ترسل في أقرب وقت ممكن الى الأمين العام أية آراء ومقترحات تراها تستحق العرض من أجل الغرض المبين في هذه الفقرة ، وذلك لاحتالها الى اللجنة المخصصة .

٣ - ودعت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، في القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) ، جميع الدول الى موافاة الأمين العام بملاحظاتها على الأهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح في ضوء الآراء والمقترحات المقدمة في الجزء الثاني من الموجز المرفق بتقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح عن سنة ١٩٧٤ (٣) . وقررت الجمعية العامة ، في القرار ذاته ، أن تقوم

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٨
(Corr.1 و A/10028) .

(٢) قررت الجمعية العامة أن تتألف اللجنة المخصصة من الدول الأعضاء الأربعين التالية ، غير الحائزة للأسلحة النووية ، التي عينها رئيس اللجنة العامة بعد التشاور مع جميع المجموعات الاقليمية : اثيوبيا ، والارجنتين ، واسبانيا ، واندونيسيا ، وايران ، وايطاليا ، وباكستان ، والبرازيل ، وبلجيكا ، وبلغاريا ، وبوروندي ، وبولندا ، وبيرو ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، والجزائر ، ورومانيا ، وزائير ، وزامبيا ، وسري لانكا ، والسويد ، وشيلي ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكندا ، وكولومبيا ، ولبنان ، وليبيريا ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، ومنغوليا ، والنمسا ، ونيجييريا ، والهند ، وهنغاريا ، وهولندا ، واليابان ، ويوغوسلافيا .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٨
(A/9628) .

اللجنة المخصصة ، وفقا للاجراء المقرر في قرار الجمعية العامة ٣١٨٣ (د - ٢٨) باستئناف أعمالها ، وأن تعطي ، في ادائها المهمة الموكولة اليها ، أولوية للمهمتين التاليتين : (أ) أن تعد وتقدم الى الجمعية العامة ، على أساس اتفاق الرأي ، تقريراً تحليلياً يتضمن جميع النتائج والتوصيات التي ترى أن لها صلة بالموضوع ، وذلك فيما يتعلق بالملاحظات الواردة عملاً بالفقرة ١ من القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) ؛ و (ب) أن تكون على صلة وثيقة بممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية لتبقى على علم بما قد يستجد من تغيير في مواقف كل من هذه الدول .

٤ - وعقدت اللجنة في عام ١٩٧٦ ، وفقاً لولايتها المشار اليها في الفقرة ١١ ، ثماني جلسات في مقر الأمم المتحدة ، في الفترة من ١ آذار/مارس الى ١٤ تموز/يوليه ١٩٧٦ .

٥ - وتم تعيين أعضاء مكتب اللجنة المنتخبين ، على النحو التالي :

الرئيس :	السيد فريدون هويدا	(ايران)
نواب الرئيس :	السيد باتريس ميكاناغو	(بوروندي)
	السيد هنريك جاروزيك	(بولندا)
	السيد كارلوس ن. الزامورا	(بيرو)
المقرر :	السيد انطونيو الياس	(اسبانيا)

٦ - وشارك كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في عمل اللجنة بحكم الفقرة ٣ من القرار ٣١٨٣ (د - ٢٨) ، وظلت الصين والولايات المتحدة ، بموجب الفقرة ذاتها ، على اتصال باللجنة المخصصة من خلال رئيسها . وحضرت الجمهورية الألمانية الديمقراطية جلسات اللجنة كمراقب .

٧ - وواصل الفريق العامل المنشأ في سنة ١٩٧٤ عمله ، وعقد ٢٩ جلسة في المدة من ١٠ آذار/مارس الى ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٦ .

ثانياً - عمل اللجنة

٨ - ترى اللجنة المخصصة عند تقديم تقريرها الثالث الى الجمعية العامة من المناسب أن تستعرض عملها في شيء من التفصيل . وقد ركزت اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح ، منذ انشائها ، اهتمامها بصورة رئيسية على دراسة جميع الآراء والاقتراحات التي أبدتها الحكومات بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح والمشاكل المتصلة به ، بما في ذلك الشروط اللازمة لعقد مثل هذا المؤتمر . وفي سنة ١٩٧٤ قدمت اللجنة عرضاً شاملاً (٤) لتلك الآراء والاقتراحات ، يشمل الجوانب التالية :

(أ) الأهداف الرئيسية للمؤتمر ؛

(٤) المرجع نفسه .

(ب) الآراء والاقتراحات العامة بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح والمشاكل المتصلة به والشروط اللازمة لعقد المؤتمر ؛

(ج) الاعداد الكافي للمؤتمر ، بما في ذلك مسائل جدول أعمال المؤتمر العالمي لنزع السلاح وتركيبه وتنظيمه وما يماثل ذلك .

٩ - وقامت اللجنة أيضا ، فضلا عن ذلك ، بتحليل الآراء والاقتراحات التي أبدتها الحكومات . وبذلك تضمن تقريرها ، الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، وصفا عاما للاتجاهات التي يمكن تمييزها ، وكذلك عرضا شاملا لتلك الآراء والمقترحات .

١٠ - والتست الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والعشرين ، من جميع الدول ارسال تعليقاتها على الأهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، والتست من اللجنة المخصصة اعداد تقرير تحليلي عن الآراء التي وردت حتى الآن . وتضمن تقرير اللجنة (٥) تعليقات واسعة وردت من الدول ، والتحليل الذي طلبته الجمعية العامة . وتضمن التقرير أيضا الأجزاء المشتتة على النتائج ، وعلى توصية واحدة وفقا للقرار المذكور .

١١ - ونتيجة لاستعراض اللجنة المخصصة لتعليقات الدول على الأهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، ولا تصالاتها بممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية ، اتضح لها أنه على الرغم من أن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في الوقت المناسب ، مع اتخاذ الاستعدادات الكافية له ، واشتراك جميع الدول فيه ، وبالأخص الدول الحائزة للأسلحة النووية ، مازال يحظى بتأييد أغلبية كبيرة ، فتوجد ثمة اختلافات بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حول التأكيد على بعض نواحي هذا المؤتمر . ولا يزال يوجد في الوقت نفسه اختلاف أساسي في وجهات النظر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية حول العديد من نواحي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

١٢ - وهكذا فقد زودت اللجنة المخصصة الجمعية العامة بعرض دقيق لوجهات نظر الحكومات حول جميع النواحي المتصلة بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح والمشاكل المتصلة به ، بما في ذلك شروط عقد مثل هذا المؤتمر .

١٣ - ودرست اللجنة المخصصة ، لدى اضطلاعها بالمهام الموكولة اليها ، وجهات النظر التي أبدتها الحكومات ، وقد مت تقريرا عنها . ومن أجل تيسير التقدم في هذا المجال ، وجدت اللجنة المخصصة من الملائم أن تنشيء في سنة ١٩٧٤ فريقا عاملا يتكون من اسبانيا ، وايران ، وايطاليا ، وبوروندي ، وبولندا ، وبورو ، ومصر ، والمكسيك ، والهند ، وهنغاريا ، ويكون الاشتراك في أعماله مفتوحا لباقي الدول ، وكلفته بمهمة اعداد مشاريع تقارير اللجنة الى الجمعية العامة . وحضر جلسات الفريق العامل ممثلو عدد من الدول الأعضاء ، واشترك كثيرون منهم في مناقشاته . وسمحت مداولات الفريق العامل بتبادل غير رسمي للآراء أمكن فيه دراسة مواقف الدول في عمق وتفصيل .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٨ (Corr.1 و A/10028) .

- ١٤ - وكان من النواحي الهامة لعمل اللجنة اتخاذ المقررات على أساس اتفاق الرأى ، وهو مبدأ أرسنه الجمعية العامة في القرار ٣١٨٣ (د - ٢٨) ، وأكدته من جديد فيما بعد في القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) . وكان هذا الأمر جوهريا بالنسبة لاشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عمل اللجنة ، بما في ذلك الموافقة على تقاريرها المقدمة للجمعية لدراستها (أنظر الفقرتين ٢ و ٦ أعلاه) .
- ١٥ - ويعتبر ذلك في الوقت الحاضر سمة فريدة لعمل اللجنة . فليس هناك أى محفل آخر يقتصر على معالجة المشاكل المتصلة بنزع السلاح ، استطاع من الناحية الرسمية اقامة صلات مماثلة مع جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية . وفي ظل الظروف السائدة الآن ، ومع وجود خلاف أساسي في الرأى بين الدول الحائزة للأسلحة النووية (أنظر الفرع ثالثا ، أدناه) حول عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، فان دراسة عمل اللجنة المخصصة يمكن أن تولي هذه الحقيقة ما تستحقه من اهتمام .
- ١٦ - وأخيرا فان اللجنة المخصصة مطالبة ، بموجب ولايتها الحالية ، باجراء دراسة تحليلية للنتائج الواردة في الفرع ثالثا من تقريرها المقدم للدورة الثلاثين للجمعية العامة ، وبصيغة أية ملاحظات وتعليقات قد تراها ملائمة بالنسبة لولايتها .
- ١٧ - ويعالج الفرعان رابعا وخامسا من هذا التقرير هاتين المسألتين .
- ١٨ - ويبدو من الملائم التأكيد على التعقيد السياسي المرتبط بعمل اللجنة . ولذلك فمن الضروري ، لاحراز مزيد من التقدم ، بذل جهود واجراء مشاورات واقعية وكثيفة . وقد أنشأت اللجنة المخصصة ، خلال عملها عبر السنوات الماضية ، جهازا استخدم لهذه الغاية .

ثالثا - استعراض آراء الحكومات

- ١٩ - ترى اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وفقا لولايتها ، من الملائم تقديم البيان الموجز العام التالي للحالة الفكرية الراهنة فيما يتعلق بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يستند الى آراء الحكومات الواردة في تقاريرها الى الجمعية العامة في دورتيها التاسعة والعشرين والثلاثين (٦) وكما أعربت عنها أثناء الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، وكذلك في الدورة الراهنة للجنة المخصصة . وترد في المرفق أدناه ، صورة عن الآراء التي أبديت منذ صدور التقرير الأخير للجنة المخصصة ، بنصها الكامل .
- ٢٠ - وتطالب مجموعة كبيرة من الدول بأن يعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أسرع وقت ممكن ، بعد أن يكون قد أعد له الاعداد اللازم ، واقرحت فضلا عن ذلك قرارات من أجل تلك الغاية . ويبدو أن اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في مثل هذا المؤتمر أمر أساسي ، على الرغم مما سبق تأكيده من أن اشتراك جميع الدول يجب أن يكون على قدم المساواة . وترى هذه الدول أن من الممكن أن يؤدي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح على هذا النحو ، الى الموافقة على خطوط توجيهية

(٦) المرجع نفسه ؛ والمرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٨

(A/9628) .

لنزع السلاح الشامل ، وبخاصة نزع السلاح النووي ، جنباً الى جنب مع استخدام الموارد التي تتحرر عن هذا الطريق في أغراض التعاون الاقتصادي الدولي . وفي هذا الصدد ترى هذه الدول انه اذا ما أصبح واضحاً استحالة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، فانه ينبغي عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة تخصص لقضايا نزع السلاح .

٢١ - وتؤيد دول أخرى التفاوض ، وتنفيذ تدابير ملموسة لنزع السلاح ، وترى ، في هذا الصدد ، أن فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يقوم بدور حفاز في دعم العمل من أجل نزع السلاح في المناهض الدولية ، هي فكرة مفيدة شريطة الاعداد لهذا المؤتمر اعداداً كافياً ، وضمان اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فيه .

٢٢ - وتؤيد مجموعة أخرى من الدول تأييداً حاسماً عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وقد تمت فضلاً عن ذلك مقترحات من أجل هذه الغاية . وتعتقد هذه الدول أن فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تكتسب قوة دافعة أكبر ، وأهمية سياسية أكبر كل عام . ويوقن أعضاء هذه المجموعة بأن الظروف السياسية لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، التي يعززها بوجه خاص تخفيف حدة التوترات الدولية ، وتزايد أهمية نزع السلاح ، قد أصبحت ناضجة . وينبغي أن يعقد المؤتمر في أسرع وقت ممكن ، وأن تتخذ دون ابطاء الخطوات التمهيدية اللازمة لذلك ، والتي يجب أن تتضمن ، كعنصر أساسي فيها ، تعريف المسائل التي ينبغي أن تناقش في المؤتمر تعريفاً ملموساً . ومن المعتقد علاوة على ذلك أن القضايا المقدمة بوصفها شروطاً مسبقة يمكن أن يعالجها المؤتمر نفسه على نحو أكثر ملاءمة .

٢٣ - وأعربت بعض الدول عن وجهة النظر القائلة بأن اللجنة المخصصة قد استكملت دراسة مواقف الدول ، وانه ينبغي للجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين أن تتخذ قراراً بشأن نهج ملائم للعمل من أجل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

٢٤ - وأبدت بعض الدول رأياً آخر يقول : ان على اللجنة المخصصة أن تسترعي اهتمام الجمعية العامة الى حقيقة انها ، بينما هي تدرك السمات المعينة التي ينفرد بها عملها ، وعلى الرغم من الجهود الجماعية التي يبذلها أعضاء اللجنة المخصصة ، ورئيسها بصفة خاصة ، والرامية الى احراز تقدم في المهمة الموكلة اليها ، فهي تشعر مع ذلك بأن الجهاز الذي توفره لهذا الغرض - وان يكن بالغ الدلالة - غير كاف مطلقاً .

٢٥ - وأبدت إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية الرأي القائل بأن الجمعية العامة يمكن أن تلاحظ باتفاق الرأي ان بإمكان المؤتمر العالمي لنزع السلاح يمكن أن يقوم بدور في عملية نزع السلاح في الوقت المناسب . بيد أن هذه الدولة الحائزة للأسلحة النووية ترى ، في ظل الظروف الراهنة ، أن العقبة الأساسية التي تعترض سبيل التقدم في نزع السلاح ليست الافتقار الى منبر مناسب ، بل الافتقار الى الاتفاق السياسي . وليس من المرجح أن يتمكن المؤتمر العالمي لنزع السلاح من التغلب على هذا الافتقار الى الاتفاق ، وبذلك فمن المحتمل أن يؤدي الى عرقلة الجهود الرامية الى التوصل الى اتفاقات ملموسة للرقابة على الأسلحة ، بدلاً من أن يساعدها . ولذلك قد يكون من السابق لأوانه في هذا الوقت أن يعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، أو أن يحدد موعد له ، أو أن تبدأ الاستعدادات لعقده .

٢٦ - ووفقا لوجهة نظر دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية ، فإن المؤتمر العالمي لنزع السلاح لا يمكن عقده الا اذا تحققت شروط أساسية معينة لخلق الظروف المؤدية الى نزع أسلحة السلاح . ذلك ان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، أو الاعداد لمثل هذا المؤتمر ، لا يمكن أن يكون مقبولا الا اذا التزمت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وبخاصة الدولتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية ، بما يلي : (أ) ألا تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية ، وبخاصة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؛ (ب) بأن تنهي الدول المعنية جميع أشكال وجودها العسكري على أراضي البلاد الأخرى . فاذا ما تحقق هذان الشرطان المسبقان ، أمكن عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح بهدف واضح ، هو دراسة مسألة الحظر الكامل ، والتدمير الشامل ، لجميع الأسلحة النووية .

رابعاً - دراسة تحليلية للنتائج الواردة في التقرير
المقدم للجمعية العامة في دورتها الثلاثين

٢٧ - تقدم اللجنة المخصصة ، تنفيذا لهذا الجزء من ولايتها ، الدراسة التحليلية التالية للنتائج التي خلصت اليها والواردة في الفقرات ٤ - ٤٤ من تقريرها للجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

٢٨ - وجدير بالذكر ان حكومات كثيرة كانت تنظر الى المؤتمر العالمي لنزع السلاح على أنه منبر عالمي يلتمس الوصول الى اتفاق على نزع السلاح العام والشامل في ظل رقابة دولية فعالة ، سواء في المجال النووي أو المجال التقليدي .

٢٩ - وبينما يحظى هذا المفهوم ، في تصوره على هذا النحو ، بتأييد واسع بين الدول ، فإن هذه الدول ترى أن تحقيقه يتطلب ما يلي :

(أ) الاشتراك العالمي ، بما في ذلك - بوجه خاص - اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ،

(ب) الاعداد الكافي .

وقد ظهر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية خلاف أساسي في الرأي فيما يتعلق بالوقت المناسب ، والظروف اللازمة لعقد المؤتمر ، وما زال هذا الخلاف قائما حتى هذا التاريخ (أنظر الفقرات ذات الصلة من هذا التقرير) .

٣٠ - ورأت بعض الدول ، في ردها على الرسالة التي بعث بها الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٦٠ (د - ٢٩) ، أن تكون للمؤتمر العالمي لنزع السلاح وظيفة مختلفة يهدف المؤتمر وفقا لها الى تزويد الأمم المتحدة بنظام فعال لنزع السلاح . ومن أجل تحقيق ذلك ، وجعل التقدم ملموسا ، رأت هذه الدول من الضروري تعزيز المبادئ واستعراض المبادئ التوجيهية ، وتطوير الاجراءات ، وتحديث الجهاز الدولي الذي يعالج مسائل نزع السلاح .

٣١ - ولدى استعراض الملاحظات الواردة من الدول على الأهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، أحاطت اللجنة المخصصة علما ، ضمن أمور أخرى ، بالآراء التالية :

(أ) حددت الحكومات أهدافا مختلفة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح . وتتراوح هذه الأهداف بين نموذجين محددين للمؤتمر : (١) مؤتمر يهدف الى التوصل ، في خلال دورة انعقاده ، الى اتفاق بشأن تدابير محددة لنزع السلاح في المجالين النووي والتقليدي ، (٢) مؤتمر يهدف الى توجيه الجهاز ، واقتراح مبادئ توجيهية ، وتوفير القوة الدافعة لمفاوضات نزع السلاح .

(ب) يتغير نطاق المؤتمر وطبيعته مع تغير الوظيفة التي يمكن أن يعهد بها اليه .

(ج) ان بعض الظروف السياسية التي يمكن أن تنطبق على مؤتمر يهدف الى التوصل الى تدابير فعلية لنزع السلاح قد لا تعتبر ، بالضرورة ، جوهرية بالنسبة لعقد مؤتمر ذي أهداف أكثر تحديدا . وقد لا يكون من الضروري ، من أجل عقد مؤتمر يتسم بهذه الطبيعة ، توافر مناخ سياسي دولي خاص .

(د) قد يكون الاعداد للمؤتمر يتسم بهذه الطبيعة أقل تعقيدا بالمقارنة بالاعداد لمؤتمر يسعى الى حل المشاكل الرئيسية لنزع السلاح .

٣٢ — بيد أن أغلبية ساحقة من الدول مازالت تعتقد أن من الأمور الأساسية ، بصرف النظر عن المهمة الموكلة الى المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، الاعداد لهذا المؤتمر اعدادا كافيا ، واشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات الأهمية العسكرية فيه . وتقول وجهة نظر أخرى (٧) أيضا انه في حالة عدم وجود شروط مسبقة معينة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، فلا يمكن أن يكون هناك مؤتمر أو عمل تحضيرى من أى نوع .

٣٣ — وفي مثل هذا الاطار تم استخلاص النتائج الواردة في الفقرات ٤٠ — ٤٤ من تقرير اللجنة المخصصة الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

٣٤ — وواصلت اللجنة المخصصة ، في اضطلاعها بولايتها بمقتضى الفقرة ٢ (ب) من القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) ، مشاوراتها مع ممثلي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية . ونتيجة لهذه المشاورات اتضح للجنة المخصصة أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤمن ايمانا حازما بضرورة العمل فورا على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وما تزال الولايات المتحدة تعتقد أن الظروف السياسية لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح لم تنضج بعد (أنظر الفقرة ٢٥ أعلاه) . أما موقف الصين من جميع جوانب هذه المسألة ، فيرد شرحه بالكامل في ص ٤٠ من المرفق أدناه . أما فرنسا والمملكة المتحدة فتريان أن المؤتمر العالمي لنزع السلاح يمكن أن يقوم بدور مفيد في مجال نزع السلاح ، شريطة أن ينعقد مع اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات الأهمية العسكرية ، وبعد الاعداد الكافي له .

(٧) للاطلاع على تفصيل هذا الرأي ، أنظر المرفق أدناه ، ص ٤٠ .

خامسا — ملاحظات اللجنة المخصصة وتوصياتها
فيما يتصل بولايتها

٣٥ — اتضح للجنة المخصصة ، من دراستها لآراء الحكومات فيما يتعلق بمختلف نواحي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح والتطورات المرتبطة به ، ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوجه عام مشوقة لأن ترى التقدم يتحقق في مجال نزع السلاح ، وانها أيدت المقترحات التي تراها مؤدية الى تحقيق تلك الغاية .

٣٦ — وفي هذا الصدد فان فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يعالج مشاكل نزع السلاح ، التي أسفر عنها المؤتمر الأول لرؤساء دول أو حكومات بلاد عدم الانحياز ، الذي عقد في سنة ١٩٦١ في بلغراد ، قد لقيت تأييدا واسعا من جانب أعضاء منظومة الأمم المتحدة ، وان يكن بدرجات متفاوتة من التأكيد ، ومن الاختلافات حول الشروط المرتبطة بمسألة عقد المؤتمر ، وحول بعض نواحي هذه المسألة . وقد تضمن الفرع ثالثا من هذا التقرير بيانا موجزا بالمواقف الرئيسية من هذه المشكلة .

٣٧ — ولم يتم بعد التوصل الى اتفاق في الرأي ، فيما يتعلق بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في ظل الظروف الراهنة ، بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي رأت أغلبية أعضاء المنظومة ان اشتراكها في مؤتمر عالمي لنزع السلاح أمر أساسي . ولذلك يبدو للجنة المخصصة انه يجب مواصلة الجهود الرامية الى خلق ظروف ملائمة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وانه ، ينبغي ، في هذا الصدد ، اقتناص الفرص التي تتاح ، والتي يرى أعضاء المنظومة بشكل عام انها يمكن أن تفضي الى تحقيق التقدم في مجال نزع السلاح ، والاستفادة منها استفادة كاملة .

٣٨ — وعلى ضوء محتويات هذا التقرير والملاحظات السابقة ، ترى اللجنة أن تتكرم الجمعية العامة بدراسة جدوى استمرار عمل اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح .

المرفق

الآراء التي أعربت عنها الدول منذ صدور آخر تقرير للجنة
المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح

المحتويات

الصفحة

١٦	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
١٤	الأرجنتين
١٥	اسبانيا
١٧	أفغانستان
١٧	أكوادور
١٧	ألبانيا
١٨	اندونيسيا
١٩	إيران
٢٤	إيطاليا
٢٥	باكستان
٢٦	بلجيكا
٢٦	بلغاريا
٢٧	بوتان
٢٨	بوروندي
٢٩	بولندا
٣٠	بيرو
٣٢	تركيا
٣٢	تشاد
٣٢	تشيكوسلوفاكيا
٣٣	تونس

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٤	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٣٥	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
٣٦	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
٣٧	الجمهورية العربية الليبية
٣٨	جمهورية الكاميرون المتحدة
٣٨	الدانمرك
٣٨	زامبيا
٣٩	السنگال
٣٩	السودان
٣٩	السويد
٤٠	سيراليون
٤٠	شيلي
٤٠	الصومال
٤٠	الصين
٤١	غانا
٤٢	غيانا
٤٣	فرنسا
٤٣	الفلبين
٤٤	فنزويلا
٤٤	فنلندا
٤٥	فولتا العليا
٤٥	قطر
٤٥	كوبا
٤٥	الكويت
٤٦	كينيا

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٧	 لبنان
٤٧	 ليبيريا
٤٨	 مالي
٤٨	 ماليزيا
٤٩	 مدغشقر
٤٩	 مصر
٥٠	 المغرب
٥٠	 المكسيك
٥١	 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٥١	 منغوليا
٥٣	 موريشيوس
٥٤	 النمسا
٥٥	 نيبال
٥٦	 نيجيريا
٥٦	 الهند
٥٦	 هنغاريا
٥٧	 اليابان
٥٨	 اليمن الديمقراطية
٥٩	 يوغوسلافيا

ملاحظة: ترد فيما يلي الآراء التي أعربت عنها الحكومات خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة سواء في الجلسات العامة أو في جلسات اللجنة الأولى أو أثناء الدورة السادسة للجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ويشير المرجع المذكور في نهاية كل مقطع الى الجلسة ذات الصلة التي عقدتها الهيئة المعنية ، والصفحة التي يمكن الرجوع اليها في الوثيقة المطبوعة على الاستنسل .

[الأصل : باللغات الاسبانية والالمانية والانكليزية
والروسية والعربية والفرنسية]

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

نحن ، في الوقت نفسه ، لم نغفل قط الهدف الرئيسي - الذي هو نزع السلاح العام الكامل . ونرى أن هذه المشكلة ينبغي أن تكون في مقدمة اهتمام المؤتمر العالمي لنزع السلاح . وقد سبق للأمم المتحدة أن وافقت على فكرة عقد المؤتمر . ويمكن لجميع بلدان العالم في هذا المحفل أن تعرض ، بحرية وعلى قدم المساواة ، مواقفها وأن تقارن فيما بينها وتوضح الطرق والوسائل المؤدية الى الحد من سباق التسلح وابقائه .

وقد حان الوقت لبذل الجهود من أجل التحضير الكامل للمؤتمر وعقده . والاتحاد السوفياتي ، كما هو معروف ، لن ولم يقصر في هذا الأمر . (٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV. 2357) .

ولتحقيق التقدم نحو حل مشاكل نزع السلاح ، علينا أن نضاعف من أعمال المحافل الدولية القائمة التي تعالج هذه المشاكل . ومن المهم ، في الوقت نفسه السعي الى إشراك أكبر عدد ممكن من الدول في هذا النشاط . ويؤمن وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ايماناً جازماً ، بأنه لكي يتم التوصل الى حل شامل لهذه المشاكل ، ينبغي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أسرع وقت ممكن ، تشترك فيه جميع الدول ، دون استثناء ، على قدم المساواة ووفقاً لمبدأ المساواة . ومن شأن عقد مثل هذا المؤتمر أن يعزز لإنماء وتقوية الاتجاه الملائم في العلاقات الدولية الذي أخذ في الظهور في السنوات الأخيرة بنتيجة الجهود التي بذلت من أجل تخفيف حدة التوتر الدولي ، وعقد عدد من الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية حول مشكلة الحد من التسلح وحول نزع السلاح .

ويمكن لجميع البلدان ، في هذا المؤتمر ، أن تعرض وتقارن وجهات نظرها بشأن مسائل نزع السلاح ، على نحو شامل ، سواء المتعلقة منها بأسلحة التدمير الجماعي أو الأنواع التقليدية من الأسلحة أو القوات المسلحة . ومن شأن تبادل الآراء في المؤتمر ، على هذا النحو الشامل أن يتيح الفرصة لتحديد مواقف جميع الدول بمزيد من الوضوح من مختلف جوانب مشكلة نزع السلاح ، وتعيين أكثر الطرق والوسائل فعالية لحل هذه المشكلة عن طريق جهودنا المشتركة . ولا شك في أن أعمال المؤتمر سوف تشجع الدول على العمل بمزيد من الجدية من أجل الوصول الى اتفاساق على التدابير التي ينبغي اتخاذها في مجال نزع السلاح . كما ستساعد على تحديد جوانب مشكلة نزع السلاح الأكثر إلحاحاً والتي تتطلب حلاً عاجلاً ، وبيان الطرق والوسائل العملية المؤدية الى الحد من سباق التسلح وابقائه . لقد أصبح عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح مسألة ضرورية .

وقد حُبذت الجمعية العامة في أربع دورات سابقة فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وترددت النداءات الى عقده في أهم محافل بلدان عدم الانحياز؛ وهي المؤتمرات التي عقدت في القاهرة وجورجتاون ولوساكا والجزائر وليما . وسوف يمثل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح باشتراك جميع البلدان أهم ندوة دولية رسمية مختصة لمشاكل نزع السلاح .

ويؤكّد الاتحاد السوفياتي مرة أخرى استعداداه للتعاون بنشاط مع جميع الدول سواء داخل اطار اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح أم خارجها ، في البحث عن حل ناجح لمشاكل التحضير للمؤتمر وعقده . وقد آن الأوان لبذل جهود نشطة لاستكمال الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، بما في ذلك إعداد جدول الأعمال . ونظرا لما أنجزته اللجنة المخصصة من أعمال خلال سنتين ، فان هناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن من الممكن عقد المؤتمر العالمي بل وينبغي عقده في أسرع وقت ممكن . (١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2032) .

ويدعو الاتحاد السوفياتي جميع الدول الى تركيز جهودها حول اتخاذ تدابير عملية للحد من سياق التسلّح وإيقافه وبذل جهود عملية من أجل نزع السلاح .

وفي رأى الوفد السوفياتي أنه ينبغي للجنة المخصصة ألاّ تسمح بعد الآن للذين يحاولون حماية سياق التسلّح وتشجيعه بتقويض جهود الغالبية الساحقة من دول العالم ؛ وقد حان الوقت لأن تأخذ أعمال اللجنة المخصصة مسارا حاسما . وفي هذا السياق ، يعتبر عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح أمرا ملحا بصفة خاصة .

وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣٤٦٩ (د - ٣٠) الى اللجنة المخصصة أن تقدّم ملاحظاتها وتوصياتها بشأن ولايتها . ومعنى هذا أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد سمّعت مشاهدة أعمال اللجنة وهي تدور في دائرة مفرغة حصرا بسبب أنصار سياق التسلّح ؛ وقد حان الوقت لأن تتحرّر اللجنة من نفوذ بعض الدول وأن تقرّر الاضطلاع بمسؤولياتها . ولهذا السبب ينبغي تعديل ولايتها لتمكينها من الاقتراب من مرحلة التحضير للمؤتمر . وقد أكّد القرار ٣٤٦٩ (د - ٣٠) ولاية اللجنة المخصصة ذاتها وأتاح لها نطاقا حقيقيا للتقدّم . ولا شك أن مشاوراتها مع الدول النووية ستظل المهمة الرئيسية التي ينبغي لها الاضطلاع بها ، ولكن ينبغي وفقا للقرار ٣٤٦٩ (د - ٣٠) ألاّ تعوق هذه المشاورات بعد الآن أنشطتها العملية . واستنادا الى القرار ٣٤٦٩ (د - ٣٠) ، يمكن للجنة بل وينبغي لها أن تنطلق الى مرحلة ذات نوعية جديدة من أنشطتها وأن تعالج الأعمال التحضيرية العملية لعقد المؤتمر .

والمؤتمر العالمي لنزع السلاح عبارة عن اجتماع يمكن لجميع البلدان أن تعرب فيه على قدم المساواة ، عن آرائها حول نزع السلاح بأكمله ، سواء ما يتعلّق بأسلحة التدمير الجماعي أو الأسلحة ذات النوع التقليدي أو القوات المسلحة . ومن شأن التبادل الشامل لوجهات النظر أن يمكّن من تسجيل مواقف جميع الدول من مشاكل نزع السلاح وأن يجعل من الممكن تقرير أكثر الوسائل فعالية لحل هذه المشاكل وسوف يساعد المؤتمر الدول على اتخاذ تدابير أكثر جدية بغية الوصول الى اتفاق حول تدابير نزع السلاح ، وسوف يزيد الى حد كبير من دور الأمم المتحدة في هذا المجال . وهذا هو النهج الذي ينبغي للجنة المخصصة أن تتبعه لتأمين عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن .

ويحبذ الاتحاد السوفياتي عقد المؤتمر في المستقبل القريب جدا ؛ ومن دواعي فخره أن يقول انه لا انفصال بين الشيوعية والسلم ، وبين الشيوعية ونزع السلاح . وهو يحث كافة الذين يسمعون الى السلم والأمن والحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي أن يحدوا حدوه . (١ آذار/مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.29) .

وقال ممثل الاتحاد السوفياتي أن مسألة التحضير لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح وعقده بالفعل هي أهم عنصر في مسألة تعلق بلاده عليها أعظم الأهمية . ومن الأمور الحيوية ، في إطار الجهد الرامي الى توسيع وتقوية الاتجاهات المؤاتية في العلاقات الدولية ، استكمال الانفراج السياسي بانفراج عسكري .

وقال انه مقتنع بأن مسألة التدابير الفعالة للتحضير لعقد المؤتمر هي إحدى المهام الأكثر إلحاحا في مجال نزع السلاح . وسوف يؤدي عقد المؤتمر الى تعزيز الجهود الرامية الى إيجاد السبل لتحقيق الهدف المشترك المتمثل بنزع السلاح العام الكامل وسوف يوفر لمفاوضات نزع السلاح في جميع المحافل دفعا جديدا بالغ الأهمية . (١٤ تموز/يوليه ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.36) .

الأرجنتين

لعل لا داعي للإشارة الى أنه يجب الاستفادة من كافة الاختيارات الممكنة لاعطاء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف دفعا أكبر . ولذا يجب النظر في إمكانية إنشاء جهاز مفاوضات جديد يسهل حضور جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول المهمة عسكريا . والواقع أن من المستحسن ، دون المساس بمحاولة إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة في الجهاز الموجود ، النظر في الحاجة الى عدم الالتزام بالأشكال الراهنة والبحث عمليا في حلول أخرى ممكنة .

وقد شعرنا منذ البداية أنه يمكن لمؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يكون بدوره مفيدا لتحقيق هذه الأغراض ، شرط أن يجرى لإعداده على الشكل المناسب وأن تشترك فيه الدول المذكورة أعلاه ، اشتراكا لا غنى عنه . وهذا هو الموقف الذي نادت به بلدان عدم الانحياز بصورة مستمرة .

ومع ذلك فنحن نلاحظ بقلق أنه ليس ثمة من أمر ولا حتى تقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح يسمح لنا بالتفاؤل في هذا المضمار ، بالرغم من الكفاءة والحزم اللذين أدارا بهما مداولات اللجنة كل من رئيسها السفير هويدا ومقررها الوزير إلياس . وفي الواقع يمكن لأعمال اللجنة المخصصة أن تكون خطوة بناءة في تنظيم ندوة للتفاوض ذات صفة تمثيلية ملائمة . ولكن موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كما جاء في التقرير ، لم يتغير ، بما في ذلك موقف الدولتين الكبيرتين اللتين لم تشتركا مباشرة في أعمال اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح . وسواء ادعى بأن عقد المؤتمر هو في غير أوانه ، أو غير ضروري ، أو انه يجب توفّر بعض الشروط المسبقة ، فيجدر بنا أن نشير هنا الى أنه لا يتمتع أحد بحق النقض في الجمعية العامة ، وان هذه الحالة لا يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية .

ونود ، في الوقت نفسه ، أن نحذّر من مخاطر الاستسلام لاغراءات عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح دون حضور إحدى الدولتين النوويتين أو كليهما معا ، أو عقده برغم معارضة أحدهما أو كليهما معا . فهذا ، دون شك ، يعني ضمنا تحمّل مسؤولية خطيرة ، إذ من السذاجة بمكان الاعتقاد بأن الفائبين عن المؤتمر سيقبلون ، طيّعين ، بالقرارات المتخذة دون مشاركتهم . وليس

من الغلو القول اننا ، اذا اتبعنا هذا النهج ، فسنصل الى نتيجة عقيمة ، أو سننطلق ، بكل تهوّر ، في طريق مسدود . (٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2073) .

وقال ممثل الأرجنتين أن بلاده كانت ، في البداية ، تحبذ عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، على أن يتم تحضيره بعناية وأن تتحقّق فيه بعض الشروط الأساسية ، مثل مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان الأخرى ذات الأهمية العسكرية . غير أن بعض البلدان قد أبدت معارضتها أو ترددها ، ولم يكن من الممكن تجاهل هذه الآراء . بتاريخ ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥ حدّث الوفد الأرجنتيني ، أمام اللجنة الأولى ، من خطر عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح دون حضور دولة أو أكثر من الدول النووية أو بالرغم من معارضتها (أنظر أعلاه) . وبالطبع لن تقبل هذه البلدان ، بهدوء ، مقررات متخذة دون مشاركتها ، مما يجعل الجهد عقيماً أو يؤدّي الى مأزق . فالمؤتمر ليس غاية في حد ذاته بل ، بالأحرى ، وسيلة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل ، وهي نقطة كثيراً ما تغيب عن الخواطر في مناقشات نزع السلاح . وانذا كان الأمر كذلك فمن الضروري التصرف بحذر والتفكير جدياً في نتائج التسرع . (٥ آذار / مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.32) .

اسبانيا

هذه هي المرة الثانية التي تضطلع فيها هذه اللجنة بالولاية التي عهدت الجمعية العامة بها اليها . وقد ترغب الجمعية العامة (١) هذا العام ، كما يرد في التوصية الوحيدة الواردة في الفقرة ٥٤ من تقرير اللجنة المخصصة ، في بحث فائدة مواصلة أعمال اللجنة المخصصة في ظل ولاية مناسبة . وليس من السهل في هذه المرة تحديد ولاية جديدة للجنة ، لأن موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية من هذه القضية لم يتغير ، كما يتبين ذلك من النتيجة التي خلصت اليها اللجنة في الفقرة ٤٤ من تقريرها ، الأمر الذي يعني أنه لن يتيسّر عقد هذا المؤتمر في المستقبل القريب . ومن الممكن ، استناداً الى النتيجة التي خلصت اليها اللجنة بضرورة اجراء مشاورات جديدة وحساسة حتى يمكن النظر في تحديد ولاية جديدة للجنة . (١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2087) .

لا بد من استكمال الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح في المحافل الثنائية والاقليمية ، بجهود موازية في مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ويمكن أن يعزى التعقّد الواضح في المهمة التي تواجهها اللجنة المخصصة الى ثلاثة عوامل هي : الأهمية الاقتصادية لصناعة الأسلحة ، والآثار والمواقب السياسية لمواقف مختلف البلدان ، والعلاقة بين نزع السلاح والأمن . ودعا ممثل اسبانيا الى اتباع نهج واقعي - وهو الاعتراف بأنه ولن يمكن من السهل تحقيق نزع السلاح ، فليستمة من سبب يدعو لتأجيل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح الى أجل غير مسمى ، وذلك نظراً للتهديد الخطير الذي يمثّله التكدّيس الهائل للأسلحة .

(أ) المرجع نفسه .

وينبغي أن لا يغيب عن الأذهان أن الغالبية الكبرى من الزعماء السياسيين ومن شعوب جميع البلدان ترغب في عقد مثل هذا المؤتمر ، وأن الصبر والمرونة والفهم أمور جوهرية يجب توفرها في أية مناقشة لوجهات النظر التي وان تبدو متضاربة في بعض الأحيان فقد لا تكون بمثل ما تبدو عليه من اختلاف . ولا شك في أن البعض يواصلون ترديد الرأي القائل بعدم عقد المؤتمر لأنه قد يشير آمالاً كاذبة . وهذه حجة مضللة يمكن ، اذا اتسع نطاقها ، أن تنطبق على المناقشات الثنائية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومناقشات تخفيض القوات في أوروبا ، بل وربما تنطبق أيضاً على مؤتمر لجنة نزع السلاح .

وأعرب عن اعتباطه لأن عام ١٩٧٥ قد شهد ظهور قبول أوسع انتشاراً للفكرة القائلة بأن يكون المؤتمر حدثاً منعزلاً بل ان يشكل عملية يمكن أن تتطور بمرور الزمن ، وان يتمكن من عقد عدد من الدورات المتعاقبة يتم خلالها استحداث أفكار جديدة ووسائل جديدة تجعل أعماله أكثر فعالية . ومهما كانت الصعوبات التي ينطوي عليها عقد المؤتمر ، فان من الأفضل عقده بدلاً من اختيار البديل الآخر وهو عدم عقده على الإطلاق .

وبعد أن استرعى الانتباه الى النتائج التي خلصت اليها اللجنة المخصصة في تقريرها الى الدورة الثلاثين للجمعية العامة (ب) ، قال انه ينبغي للجنة المخصصة ، لدى اعدادها للدراسة التحليلية للنتائج الواردة في هذا التقرير وتقديمها ملاحظاتها وتوصياتها بشأن ولايتها للجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، أن تضع في اعتبارها ضرورة توفر بعض الشروط المسبقة ، على نحو ما تشير اليه الفقرة ٤٢ ، وان مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية من جميع جوانب عقد المؤتمر لا تزال كما هي دون تغيير ، على نحو ما ورد في الفقرة ٤٤ . فلا بد ان من بذل الجهود لتحويل هذين العاملين الى ميزة ، بدلاً من السماح لهما بأن يظلّا بمثابة عقبتين . كما لا بد أيضاً من الاعتراف بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين نزع السلاح والأمن ، وانه ينبغي عند التفكير في العقبتين اللتين أشار اليهما ، أن يوضع نصب الأعين أن مواقف الدول الكبرى وضرورة توفر شروط مسبقة تقومان على اعتبارات الأمن . ورغم أن تعزيز الأمن الدولي هو بند مستقل فسي جدول أعمال الجمعية العامة ، فان دراسة هذه الجوانب من الأمن الدولي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنزع السلاح ينبغي وضعها في الاعتبار اذا ما أريد لمناقشات اللجنة المخصصة أن يكون لها أي تأثير ذي مغزى .

وفي ضوء ما سبق ، فان وفده سيسترشد بالاعتبارات التالية أثناء سير أعمال اللجنة التحضيرية : أولاً ، ينبغي أن تكون الجوانب الجدلية أقل شأنًا من الاعتبارات العملية بغية الانتهاء الى حلول عملية من شأنها تسهيل الأعمال المقبلة المتعلقة بنزع السلاح ؛ ثانياً ، ينبغي التحضير الدقيق للمؤتمر على وجه الاستعجال وأن ينظر اليه على أنه عملية ديناميكية متطورة ؛ ثالثاً ، ينبغي مناقشة المسائل المتعلقة بالأمن جنباً الى جنب مع تدابير نزع السلاح . (٤ آذار/مارس ١٩٧٦ - AC.167/SR.31) .

(ب) المرجع نفسه .

أفغانستان

لقد تابعت اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح بمهارة ، وفي إطار المهمة الموكولة اليها من قبل الجمعية العامة ، دراسة مسألة عقد مؤتمر من هذا النوع . ويرى وفد بلادي أن هذه اللجنة قد تمكنت ، مرة أخرى ، من توضيح الاتجاه العام نحو عقد المؤتمر ، بعد القيام بأعداده اعدادا كافية سواء في المراحل التمهيدية أو في المرحلة الأخيرة ، وذلك بالتعاون والاشتراك مع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية . وأود ، هنا ، أن أكرر موقف وفد أفغانستان وهو أننا نؤيد كل التأييد عقد مؤتمر من هذا النوع ، واننا واثقون من نتيجته الايجابية فيما يتعلق بنزع السلاح ، وذلك على أساس القرار التي اتخذته بلدان عدم الانحياز . (١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2090) .

اكوادور

لقد أعرب وفدي عن تأييده لفكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وينبغي أن تتخذ له الاستعدادات المناسبة وأن تشارك فيه الدول النووية الكبرى وجميع الدول ذات الأهمية العسكرية . ومن خلال مؤتمر كهذا ، يمكن بلوغ كثير من أهداف برنامج واسع لنزع السلاح . ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ تقرير اللجنة المخصصة التي نعتقد أنها قد قامت بعمل صعب ومنتج . وقد لاحظنا وجود تيارين متباينين بالنسبة لهدف المؤتمر هما : من ناحية ، اتخاذ تدابير فورية محددة لنزع السلاح ومن ناحية أخرى ، جعل المؤتمر محفلا سياسيا هاما لا ستعراض ما تم انجازه حتى الآن ولا ستعراض المفاوضات الجارية بغية إعطاء عملية التفاوض حافزا جديدا . وهذان الهدفان هاما نظرا لأنه ليس هناك من شك في أنه سيتمكن احراز تقدّم كبير اذا تمّ اتخاذ بعض التدابير المعيّنة ، بينما لا بد لنا من التسليم في الوقت نفسه بأن من الممكن تعجيل عملية التفاوض الحالية البطيئة بخلق حافز سياسي جديد . (١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2084) .

ألبانيا

ان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يشكل أيضا جزءا من الحملة الدعائية التي تشنها الدولتان الامبرياليتان الكبريان في حقل نزع السلاح . والمؤتمر العالمي الذي تدعي الدولتان الامبرياليتان أنهما تريدان ، بواسطته ، تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، ليس فقط أمرا مستحيلا بل هو أيضا شديد الخطورة . فسير الأحداث في العالم ، ووجود القواعد العسكرية والأساطيل التابعة للدولتين الكبيرتين في جميع أنحاء العالم ، والمناورات العسكرية التي تقوم بها كتلتا الحلف الأطلسي وحلف وارسو ، هي كلها دلائل تدل على الخطر الكبير الذي يهدد السيوم حرية الدول والشعوب ذات السيادة واستقلالها . ولذا فان عقد مؤتمر من هذا النوع ، في ظروف كهذه ، لن يؤدّي إلّا الى خلق الأوهام وتضليل الشعوب . (٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2094) .

اندونيسيا

تواصل اندونيسيا البحث على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ونحن على اقتناع بأن من شأن عقد مؤتمر كهذا أن يؤدي إلى إدراك أوسع لهذه المشكلة المتعددة الجوانب وأن يوفر حافزا لمضاعفة جهودنا نحو الوصول إلى اتخاذ تدابير فعالة لمراقبة سباق التسلح ولتحقيق نزع سلاح حقيقي عن طريق تخفيض ترسانات الأسلحة الموجودة النووية منها والتقليدية تخفيضا مخططا . (٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2365) .

مما يثبط الهمم أن نلاحظ من تقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح (ج) أنه بالرغم من الجهود الجدية الدؤوبة التي يبذلها السيد هويدا ، سفير إيران ، فما زال يوجد ثمة اختلاف أساسي في الرأي حول عدة جوانب من عقد هذا المؤتمر ، ولو أن الأغلبية الكبيرة من الدول مازالت تؤيده .

ولا يمكن أن تعالج مثل هذه المسائل الخطيرة المتعلقة بالأسلحة النووية والمتصلة بأمن جميع الدول ، معالجة ناجحة إلا في مؤتمر عالمي يمكن أن يبدأ في عملية وضع الأسس اللازمة لقيام جميع الدول باتخاذ التدابير ووضع الأنظمة اللازمة لمراقبة الأسلحة . ويمكن كذلك لهذا المؤتمر أن يولي من جديد الأولوية الأولى لمسألة وقف سباق التسلح ولا سيما التسلح النووي ، وذلك كخطوة نحو الوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل .

ويرى وفد أن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح سيؤدي ، نوعا ما ، إلى وضع هذه المسألة الخطيرة الأساسية في النطاق الذي يستطيع المجتمع الدولي فيه أن يتخذ قرارا بشأنها . والحالة الآن هي أنه على الرغم من أن المسألة هي بطبيعتها ذات أهمية مشتركة إلا أنها أضحت بالفعل مقصورة حصرا على اختصاص مؤتمر لجنة نزع السلاح . في حين يمكن لمؤتمر يعقد على نطاق عالمي أن يكون وسيلة للتركيز على التطورات الحاصلة في ميدان التسلح وعلى العقم النسبي للتدابير المتخذة منذ إنشاء الأمم المتحدة لتحقيق نزع السلاح . وأخيرا فإن من شأن عقد مؤتمر عالمي أن يؤدي ، عن طريق التماس اتفاقات تشمل الأسلحة التقليدية والنووية على السواء ، إلى إيضاح الروابط التي يجب أن تقوم بين نزع السلاح النووي والتقليدي وكذلك بين نزع السلاح العالمي والاقليمي .

ولكل هذه الأسباب ، ترى اندونيسيا أن من شأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحضره جميع الدول العسكرية الهامة ، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن يكون المحفل المناسب لإبرام اتفاقات تفوضية ستؤدي إلى نزع السلاح النووي والتقليدي الذي ينبغي أن يلتزم به المجتمع الدولي . (٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥) .

(ج) . الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٨

(A/10028 و Corr.1) .

ايران

البيان الذى أدلى به ممثل ايران

ان بلدى الذى انتخب ، في العام الماضي ، لعضوية مؤتمر لجنة نزع السلاح ، والذى هو مساهم نشط في اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح ، سيواصل العمل بنشاط من أجل بلوغ الهدف الحيوى المتمثل في تحقيق نزع السلاح العام والكامل . (٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، A/PV.2361) .

البيان الذى أدلى به السيد هويدا (ايران) رئيس اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح

انه ليشرفني حقا ان أتحدث ثانية أمام اللجنة الخامسة بوصفي رئيسا للجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح بغية تقديم تقريرها (د)

ويسرني أن أقول أن اللجنة المخصصة قد تمكنت وفقا لولايتها ، على الرغم من وجود بعض الصعوبات ، من تقديم تقرير الى الجمعية العامة ، وقبل الخوض في تفاصيل محتوى التقرير ، اسمحوا لى أن أتناول بايجاز بعض الجوانب الاجرائية لأعمال اللجنة . لقد كانت اللجنة تسيير على هدى الولاية التي أسندت اليها في قرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ (د - ٢٩) . وبموجب هذا القرار ، دعت الجمعية العامة جميع الدول الى موافاة الأمين العام بتعليقاتها على الأهداف الرئيسية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح في ضوء الآراء والاقتراحات المجموعة في الجزء (ثانيا) في الموجز المرفق بتقرير اللجنة المخصصة لعام ١٩٧٤ (هـ) . وقررت الجمعية العامة ، بالقرار ذاته ، أن تستأنف اللجنة المخصصة أعمالها ، وفقا للاجراء المقرر في قرار الجمعية العامة ٣١٨٣ (د - ٢٨) ، وأن تعطي ، في اضطلاعها بالمهمة الموكولة اليها ، الأولوية لاعداد ، تقرير تحليل على أساس اتفاق الرأى ، يتضمن أية نتائج وتوصيات تراها ذات صلة بالموضوع ، وتتعلق بالملاحظات الواردة من الدول .

وكما تعلمون ، يسير تكوين اللجنة المخصصة على نمط غير عادي الى حد ما . فبالإضافة الى الدول الأربعين التي عينت في عضوية اللجنة المخصصة بوصفها أعضاء فيها ، دعت الدول النووية للتعاون مع اللجنة المخصصة أو البقاء على اتصال مع تلك اللجنة بوصف أن لتلك الدول الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون . وبمقتضى هذا الاجراء ، شارك الاتحاد السوفياتي وفرنسا والمملكة المتحدة في أعمال اللجنة في حين ظلت الصين والولايات المتحدة على اتصال معها من خلال رئيس اللجنة .

وكان أمام اللجنة المخصصة أثناء مداولاتها الردود التي تلقتها من الدول ، (A/AC.167/1 و Add.1-5 و A/10068 و Corr.1 و A/10069 و A/10083 و A/10090 و A/10098) وفقا للفقرة ١ من منطوق القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) ، كما كان أمامها تقرير اللجنة المخصصة المقدم الى

(د) المرجع نفسه .

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٨ (A/9628) .

الجمعية العامة (٥) الذى أرفقت به الآراء المفصلة التي أبدتها الدول حول جميع جوانب عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وقررت اللجنة في جلستها المعقودة في ٤ نيسان / أبريل ١٩٧٥ أن يقوم الفريق العامل ، المنشأ في عام ١٩٧٤ كهيئة مفتوحة العضوية ، باستئناف أعماله بهدف إعداد مشروع تقرير اللجنة . وعقد الفريق العامل جلسات بين ٤ حزيران / يونيو و ١٨ تموز / يولييه برئاسة السيد أنطونيو إيلياس (إسبانيا) المقرر .

وبهذه المناسبة ، أود أن أشيد بالاسهام الهام الذى قدمه السيد إيلياس وزملاؤه في الفريق العامل في إعدادهم أساس مشروع التقرير وتسهيلهم مهمة اللجنة المخصصة على نحو كبير . بتقدمهم مشروعاً أولياً للتقرير .

وكانت تجرى جنباً الى جنب مع مداوات اللجنة المخصصة ، مفاوضات مكثفة وراء الكواليس مكنت اللجنة أخيراً من موافاة الجمعية العامة بتقرير تم التوصل اليه باتفاق الرأى ، بما في ذلك موافقة الدولتين النوويتين غير المشتركتين .

وبهذا يؤدى التقرير بصيغته النهائية عدة مهام متنوعة في إطار الحدود الضيقة لولاية اللجنة .

أولها أن التقرير يحدد بدقة مدى اتفاق الرأى على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يتمثل فيه جميع أعضاء المنظمة باختلاف آرائهم ، بما في ذلك الدول النووية والدول ذات الأهمية العسكرية . ويؤكد التقرير بالقيام بذلك على تعقد المشكلة الأساسية الناجمة في المقام الأول عن تضارب الآراء بين الدول الكبرى . وهذا يتضح بيسر في مقدمة التقرير ، حيث تنتهي اللجنة ، لدى محاولتها التوصل الى رأى مشترك بشأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، الى التقييم التالي :

” . . . على الرغم من أن أغلبية كبيرة من الدول مازال تؤيد عقد مؤتمر لنزع السلاح في الوقت المناسب مع الاعداد الكافي له ، واشترك جميع الدول فيه ، وبالأخص الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فتوجد ثمة اختلافات بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حول التركيز على بعض نواحي المؤتمر . ولا يزال هناك اختلاف أساسي في وجهات النظر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية حول العديد من نواحي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ” (٩) .

ويوجز هذا المقطع الذى له مغزاه التعقيدات التي حدثت بشدة من قدرة المنظمة على السير نحو بلوغ الهدف المتمثل في عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ومن شأن أى حكم على أداء الأمم المتحدة وعلى أداء اللجنة المخصصة أن يتسم بالسذاجة ما لم يكن هذا الحكم مقروناً بنظرة ثاقبة للحقائق التي يمثلها هذا التقييم .

وثانيها أن التقرير يحدد الأهداف الممكنة لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ، حسبما تراها الحكومات . فالجزء أولاً من التقرير يقدم صورة ملخصة ومعممة عن آراء الدول الأعضاء في الأهداف

(٩) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٨ A/10.28 و Corr.1 ، الفقرة ٩٠.

الرئيسية دون الإشارة بالضرورة الى ترتيب تلك الأهداف بحسب الأولوية أو الى مدى الاتفاق عليها . ويتبين من تقييم التعليقات الواردة من الحكومات بصدور هذا الموضوع وجود نهجين واضحين التحديد فيما يتعلق بالأهداف الممكنة لمؤتمر عالمي لنزع السلاح .

فبحسب النهج الأول يكون الهدف من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح الوصول الى وضع تدابير محدودة لنزع السلاح .

ومن ناحية أخرى ، تتصور مجموعة أخرى من الدول المؤتمر العالمي لنزع السلاح على أنه محفل يمكن أن يستعرض ويقيم التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح وأن يعيد دراسة أساليب مفاوضات نزع السلاح وأولوياتها ومبادئها التوجيهية وإعادة النظر في الأجهزة المسؤولة عن مفاوضات نزع السلاح وإصلاح تلك الأجهزة . ويكون الهدف من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، بمقتضى هذا النهج من التفكير ، تعزيز عملية مفاوضات مراقبة الأسلحة ، وهي عملية بطيئة ومخفية ؛ وبهذا لن يكون المؤتمر العالمي لنزع السلاح حدثا ختاميا بل حدثا متكررا .

وثالث مظاهر هذا التقرير أنه حلقة وصل بين أهداف المؤتمر العالمي لنزع السلاح وبين جوانبه الأخرى ، ولا سيما الشروط الأخرى التي يمكن بموجبها عقد المؤتمر . وقد نشأ هذا من الموقف الذي اتخذته عدة حكومات والقائل بأنه لا يمكن النظر الى هدف المؤتمر بمعزل عن كامل مجموعة الشروط التي يمكن بموجبها عقد مؤتمر عالمي مجد لنزع السلاح . ويقوم الجزء الثاني من التقرير على هذا النمط من التفكير .

ونظرا لطبيعة التقرير التحليلية ، حاولت اللجنة المخصصة تلخيص النقاط البارزة في نتائجها التي توصلت اليها واستنتاج بعض الاستدلالات من الاتجاهات المحدثة .

ولكن ، قبل أن أحاول الأفاضة في هذه النتائج ، أود الادلاء بملاحظة تحذيرية ، فالخلاصات التي انتهت اليها تقرير اللجنة المخصصة هي نتيجة لمفاوضات واسعة النطاق ودؤوية وتمثل توازنا دقيقا للغاية لا ينبغي العبث به . ولذا لا ينبغي تفسير أي تفصيل من جانبي لهذه النقاط على أنه محاولة لفساد هذا التوازن أو على أنه إشارة الى تفضيل فكرة على أخرى .

ومع هذا أرى بحكم الواجب أن أقدم بعض الايضاحات لأنني أدرك أن من الممكن أن تجد الوفود غير المشتركة في أعمال اللجنة المخصصة بعض نواحي الغموض ، وليس هذا أمرا غير مألوف في وثائق من هذا القبيل ، وذلك بسبب طبيعة المشاكل والظروف الخاصة التي تحيط بالمفاوضات .

وتبحث هذه النتائج ، ما خلا واحدا منها ، في المقام الأول ، فيما وصفت آنفا بأنه نهجان مختلفان لمؤتمر عالمي لنزع السلاح : يؤدي احدهما الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ذي أهداف أرفع ، وآخرهما يؤدي الى مؤتمر يقتصر هدفه على الاسراع بالعملية وتنسيق أجهزة نزع السلاح .

وفي ثالث نتائج التقرير ، يشير التقرير الى الرأي القائل بأن الشروط اللازمة لعقد مؤتمر من النوع الأول ونجاحه ، قد لا ينطبق بالضرورة على مؤتمر أقل طموحا .

ومن الحجج التي لها في رأبي ما يبررها ، والتي غالبا ما تتردد من أجل عدم التشجيع على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في وقت مبكر هو ما وصف بأنه عدم ملائمة الظروف السياسية لعقد مؤتمر عالمي ناجح لنزع السلاح . وقد قيل ان من الممكن أن يثير عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح آمالا لا يمكن الوفاء بها . ومن السهولة بمكان أن يتبين المرء أن هذه الحجة تفقد كثيرا من جاذبيتها عندما تثار في صدر مؤتمر محدود الأهداف .

ولأسباب واضحة ، لم يذهب التقرير الى حد محاولة إبراد الحجج المؤيدة لهذا النوع من المؤتمر . ولكن يبدو أن بعض الوفود ترى أنه اذا كانت هناك أية فرصة لنجاح فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح فلا بد لها من أن تختار أهدافا محددة وأهدافا مساعدة أساسا .

ولقد اجتنبت اللجنة أى تفاؤل لا لزوم له . ففي الفقرة ذاتها التي أعرب فيها عن هذا الرأي ، أو بالأحرى التي أشير فيها الى هذه الالامحة ، أعرب أيضا عن الرأى المعارض القائل بأنه اذا استثنينا تحقيق شروط مسبقة معينة فانه لا يمكن أن يكون هناك مؤتمر عالمي لنزع السلاح أو عمل تحضيرى له . وهذا النهج يتسم بأهمية خاصة في ضوء الفقرة التالية التي ينظر فيها الى اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول العسكرية الهامة في أى مؤتمر أيّا كان نوعه على أنه شرط أساسي .

وأخيرا فان الخلاصة الأخيرة التي انتهى اليها التقرير تتناول نتيجة الاتصالات التي أجرتها اللجنة المخصصة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية قياما منها بمهمتها بمقتضى الفقرة ٢ (ب) من قرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ (د - ٢٩) . ومن هذه الاتصالات اتضح للجنة المخصصة أن موقف كل من هذه الدول من جميع جوانب عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح موقف ثابت لم يطرأ عليه تغيير .

هذه هي بعض الايضاحات التي رأيت من واجبي أن أعرضها لدى تقديم تقرير اللجنة المخصصة وكما كنت قد أشرت الى ذلك من قبل - ولا أريد الافراط في التأكيد على هذه النقطة - فان هذه الايضاحات لا يمكنها أن تحسّن أو أن تنتقص من لغة التقرير الفعلية التي هي ثمرة حل وسط تم الوصول اليه بصعوبة ودقة .

وتحرّت اللجنة المخصصة أيضا امكانيات تضمين تقريرها توصيات ذات طبيعة تقنية . بيد أنه ثبت أن ذلك ليس ممكنا . لذا اقتضت اللجنة على تقديم توصية ذات طبيعة اجرائية . وفي هذه التوصية اقترحت اللجنة المخصصة على الجمعية العامة أن تنظر في فائدة استمرار اضطلاع اللجنة بعملها وفق ولاية مناسبة .

وباختيار اللجنة المخصصة صيغة حيادية دقيقة ، احجمت عن التأثير على قرار تعتبره حقا مقصورا على الجمعية العامة وحدها .

ويعكس تقرير اللجنة المخصصة ، في جملة ، حالة الافكار الراهنة ضمن إطار المجتمع الدولي حول عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ومع أن اللجنة المخصصة كانت حريصة على عدم تجاوز حدود ولايتها الضيقة ، فقد توخّت الاجتهاد والتدقيق في سعيها للتوصل الى حلول يمكن أن تساعد الجمعية العامة على رسم خطة للمستقبل . والتي أقدم لكم هذا التقرير للاطلاع عليه . (٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥) (A/C.1/PV.2075) .

بيان أدلى به ممثل ايران

لعلّ من الأمور التي يمكن أن يتفهمها المرء ، بالنسبة لعمل اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، ما أبداه البعض من قلق شديد وخيبة أمل سافرة بشأن مدى التقدم المحرز حتي الآن . ولكن الذي يراه البعض على أنه عملية بطيئة ومخيبة للآمال الى حد الافراط ليس سوى مجرد دليل على أن المهمة التي نواجهها ذات طبيعة على غاية الحساسية والتعقيد .

وتيدو التعقيدات العسيرة التي تنطوي عليها المسائل المتعلقة بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح جلية واضحة في تقرير اللجنة المخصصة . وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن للمرء أن يأمل في الاضطلاع بأى تقييم واقعي للتقدم المحرز حتى اليوم أو بأى تكهن بشأن احتمالات عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في المستقبل .

وفي حين يبدو أنه لا مجال للافراط في التفاؤل في أى من النقطتين فإنه ينبغي للمرء مع ذلك ألا يفرط في التعجل بالاستسلام لليأس . وذلك ، من جهة ، لأن اللجنة قد تمكنت مرة أخرى ، على الرغم من القيود الكثيرة ، من تقديم تقرير توصلت اليه باتفاق الرأى ، وأنها ، من جهة أخرى ، قد نجحت في التثبت من هذه المجموعة الكبيرة من الآراء التي يبدو أنها تنشأ وتتبلور تدريجيا حول اتجاهين رئيسيين للأفكار بشأن أهداف مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ولن أفيض في الكلام عن هذه النقاط نظرا لأنني بالفعل قد شرحتها بشيء من التفصيل أثناء تقديم تقرير اللجنة المخصصة في الأسبوع الماضي . ولكنني أود فقط الاعراب عن الأمل في قيام جميع المعنيين بدراسة دقيقة للخيارات المقدمة في التقرير قبل أن يتخذ قرار نهائي بشأن خطة العمل المقبلة . (١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، A/C.1/PV.2082) .

ولا حظ ممثل ايران أنه لم يحرز إلا تقدم ضئيل جدا بالنسبة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٩٣٠ (د - ٢٨) قبل ثلاث سنوات . وقد لا يعكس ذلك عدم توفر القدرة أو الاهتمام ، ولكن يجب أن يسلط بعض الضوء على احتمالات تقدم أعمال اللجنة وعلى الوقت المتبقي لاختتام المرحلة التحضيرية .

وينبغي للجنة أن تنظر لولايتها نظرة تتسم بدرجة عالية من المسؤولية والانضباط ، فلا ينبغي لها ، أولا ، أن تحاول مد ولايتها الى أبعد مما هو ممكن سياسيا . ولا يمكن أن تتحول اللجنة الى هيئة تحضيرية لأن التجربة أثبتت أن من شأن القيام بذلك أن يؤدي الى الفشل . وينبغي للجنة ، ثانيا ، أن تضي في عملها بتفهم تام لتعقيدات المشكلة التي واجهتها ولحدودها هي نفسها وقيودها .

ويجب أن ينصب الاهتمام الرئيسي لتقرير السنة الحالية على توضيح النتائج الواردة في التقرير الماضي والتي تضمنت نهجين متميزين ، يقضي أحدهما بأن يكون هدف المؤتمر تحقيق تدابير محددة لنزع السلاح ويقضي الآخر بأن يكون المؤتمر محفلا لاستعراض وتقييم مدى التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح ودراسة أساليب مفاوضات نزع السلاح وأولوياتها ومبادئها التوجيهية من جديد وتعديل وتنسيق أجهزة اجراء هذه المفاوضات . وقد أدى النهج الثاني الى بعض التفاؤل نظرا لأنه ليس من شأن عقد مؤتمر ذي أهداف محدودة أن يصطدم بالعقبات التي تعيق عقد مؤتمر أوسع نطاقا . ومع ذلك ، فما تزال المشاكل الأساسية قائمة . وقد أوضح للجنة أن من غير الممكن أن تشارك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر أو في أعماله التحضيرية في ظل الظروف الراهنة . وعلى الرغم من أن رفض احدى الدول الحائزة للأسلحة النووية قد شمل الاشتراك في أى مؤتمر لنزع السلاح أيّا كان نوعه ، فقد كان رفض الدولة الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أكثر غموضا . ويمكن تحرر موطن الغموض هذا من أجل التوصل الى تقييم حقيقي لاحتتمالات عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح على نطاق محدود . وإذا تبين أن مشكلة الاشتراك هذه لا يمكن التغلب عليها ، فإن الوفود الايراني على استعداد للنظر في البدائل الأخرى ، بما في ذلك عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن مشاكل نزع السلاح . (٥ آذار/مارس ١٩٧٦ ، A/AC.16/SR.32) .

إيطاليا

ظلت الحكومة الإيطالية منذ البداية تنظر باهتمام في الاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح بغية الاسهام في السعي من اجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة . وما يزال هذا هو الهدف الرئيسي النهائي الذي يجب ان نرمي الى تحقيقه في جميع جهودنا .

ويشير عقد مؤتمر عالمي عددا من الاسئلة المرتبطة بالمسائل المعقدة والحساسة التي سيتم تناولها في هذا المحفل . وينبغي ، من اجل تقديم الاجابات الصحيحة على هذه الاسئلة ، أن نتناولها تدريجيا وبحذر لدى تقييمنا لظروف هذه المبادرة نفسها وتوقيتها . ويؤكد وفدي اهتمامه بفكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وقد تبدى هذا الاهتمام في اشتراكه النشط في اعمال اللجنة المخصصة . ونود في الوقت نفسه ان نذكر بان تعقيد الموضوعات التي يمكن مناقشتها في المؤتمر يتطلب ، في المقام الاول ، تحضيرا كافيا ودقيقا - ذلك لأن المؤتمر يجب ان يبذل قصارى جهده ليرتفع الى مستوى الامل الكبيرة التي سيولدها لدى الرأي العام العالمي . ولذا نعتقد انه ينبغي ان نبدأ بارساء اساس متين لاجراء مفاوضات مشمرة . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، وللاسباب نفسها التي ذكرتها من قبل ، نعتقد ان مشاركة جميع الدول المعنية اساسا وبخاصة كل الدول الحائزة للأسلحة النووية شرط اساسي حتى في المراحل التحضيرية للمؤتمر . (١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2090) .

وتؤيد الحكومة الإيطالية عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وظلت تعتقد دائما ان اشتراك الدول الاعضاء على اوسع نطاق ممكن في مثل هذا المشروع سيساعد على تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ، الامر الذي هو الهدف الاساسي للامم المتحدة . ويدرك الوفد الإيطالي مدى تعقد المشكلة والحاجة الى الاعداد الكافي للمؤتمر وتعيين الموضوعات المحددة التي ستجرى مناقشتها . ويعد اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في الاعمال التحضيرية امرا اساسيا اذا ما كان للمؤتمر ان يتوصل الى تفهم النواحي الاساسية للمشاكل الواردة . ويجب الا يكرر المؤتمر أنشطة هيئات تعمل بالفعل في مجال نزع السلاح كما يجب الا ينهمك في مناقشات عامة عقيمة . ويوفر العمل الذي اضطلعت به اللجنة حتى الان اساسا لحرارز المزيد من التقدم نحو عقد المؤتمر ولكن لن يتسنى تحقيق انجاز فعال دون موافقة الجميع .

ويشاطر الوفد الإيطالي ما اعربت عنه الوفود الاخرى من آمال في احراز تقدم يتسم بالمزيد من الايجابية في خفض الاسلحة ونزع السلاح ولكنه لا يرى أن مجرد العمل على تعجيل الاستعدادات لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح امرا كافيا . فقد تكون للعجلة غير اللازمة آثار سلبية ، ويتبدى من عمل هيئات اخرى انه لم تتم بعد ازالة الخلافات القائمة كما لم يوقف سباق التسلح وخاصة في المجال النووي . ولذا ينبغي العمل بالتدريج لعقد المؤتمر .

ولا يمكن غض النظر عن اختلاف الاراء فيما بين الدول الاعضاء لأن الحلول التي لا تقبلها بعض الدول الاعضاء لن تنفذ . ولذا لا يوجد بديل عن ذلك سوى المشاورة على بذل الجهد لعقد المؤتمر بموافقة الجميع . ويرى الوفد الإيطالي ان المسألة الان ليست ما اذا كانت تتخذ خطوات

جديدة لتحقيق الهدف الذي يسعى الجميع من اجله وانما كيفية اتخاذها . وتتثل الخطوة الاولى في ان يقوم الفريق العامل بدراسة الاستنتاجات التي تم الوصول اليها في عام ١٩٧٥ بغية تحقيق المزيد من التوضيح والتفهم للمشاكل المتضمنة .

وتأمل الحكومة الايطالية في ان يتم عقد المؤتمر لانه يمكن ، اذا اشتركت فيه جميع الدول ، ان يقدم حلاً شاملاً لمشاكل نزع السلاح . (٤ آذار / مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.31) .

باكستان

ان الامم المتحدة محفل لا غنى عنه لتنسيق وتنظيم مفاوضات نزع السلاح التي تجرى فسي محافل مختلفة . وقد أدت خيبة الامل الناجمة عن سجل هذه المفاوضات المتسم بالعقم الى حشد بعيد ، ببعض الدول غير النووية الى اقتراح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة تدابير نزع السلاح . وبما كان وفدى تأييد هذا الاقتراح ولكننا نحذر من انه ينبغي ، كما هي الحالة بالنسبة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، ان يرتبط اي قرار بعقد دورة استثنائية في هذا الصدد باحتمالات تحقيق نتائج ملموسة . وينطبق هذا الاعتبار ذاته على مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ومن المرغوب فيه ، قبل كل شيء* تعريف المسائل المحددة الناضجة التي يمكن الوصول الى اتفاق بشأنها بين الدول الحائزة للأسلحة النووية . وبناءً على هذا يقترح وفدى تحويل التركيز في عمل اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح من تحديد موعد عقد هذا المؤتمر الى تحديد جدول اعماله .

وتنشأ صعوبة اقرار جدول اعمال المؤتمر من وجود عدد من المسائل الاساسية التي يجرى النظر فيها سواء ثنائياً بين الدولتين الكبيرتين او في محافل اخرى مثل مؤتمر لجنة نزع السلاح او في مباحثات خفض المتبادل للقوات المسلحة في فيينا . . ويوجد ثمة شك فيما اذا كان بالامكان توقع احراز نجاح بمجرد تغيير المحفل وعرض الامور هذه على مؤتمر عالمي لنزع السلاح . بيد اننا ندرك ان عدداً من المسائل ذات الالهمية الاساسية ، مثل ضمانات الامن وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتوقيع معاهدة للحظر الشامل على اجراء التجارب النووية واتخاذ تدابير بشأن نزع السلاح التقليدي والاقليمي وغيرها من التدابير ، هي امور يمكن الوصول الى اتفاقات بشأنها في المستقبل القريب . (٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2074) .

ولقد حبذ وفد باكستان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وحبذ جميع التدابير التي من شأنها ان تؤدي الى استرخاء التوترات العالمية والاقليمية ولذا رحب بالاتفاقات التي ابرمت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتحديد عدد الأسلحة الاستراتيجية . ويعتبر استرخاء التوترات والتدابير التي تستهدف نزع السلاح مترابطة معا . وبناءً على ذلك ينبغي ، في الوقت الذي يجرى فيه النظر في مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، اتخاذ خطوات محددة داخل نطاق الامم المتحدة وخارجه لانهاء اسباب النزاعات والتوترات الدولية .

وينبغي عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح باشتراك الدول النووية فيه . وينبغي ان تكون ازالة الأسلحة النووية التي تملكها هذه الدول الكبرى المهمة الاولى في مجال نزع السلاح ، كما ينبغي ان يكرس المؤتمر جل انتباهه لمسألة التحريم الكامل لاستخدام الأسلحة النووية وتدمير المخزونات المقدسة منها .

فقد أصبح انتشار الأسلحة النووية أمرا ذا خطورة خاصة منذ ان فجرت الهند قنبلة نووية . ومن الواضح انه لا يمكن حل المشكلة عن طريق ايقاف انتشار التكنولوجيا النووية ، ان ليس من الممكن ولا من المستحسن اقامة احتكار في مجال المعرفة والتكنولوجيا ولكن يمكن اقامة نظام موحد للقيود يقوم على اساس ضمانات دولية ويمكن تطبيقه على جميع البلدان بصورة متساوية لضمان عدم تحول منشآت نووية اقيمت لغراض سلمية الى اغراض عسكرية . كما ان من الضروري تقديم ضمانات امن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وبما ان الدول المتوسطة والصغيرة تتحمل نسبة . ٤ في المائة من اجمالي النفقات التي تصرف على التسليح فينبغي بحث هذه المشكلة وصياغة التدابير اللازمة لتعزيز تسوية النزاعات الاقليمية واعلان مناطق خالية من الأسلحة النووية واتخاذ تدابير اقليمية اخرى . ويرى وفده انه ينبغي الا يقتصر عمل المؤتمر على اجراء استعراض عام لتدابير نزع السلاح فحسب وانما عليه ايضا ان يقترح تدابير محددة في هذا الصدد . وسيكون المؤتمر اكثر جدوى اذا ما جرت مناقشة وصياغة مقترحات محددة في محافل مناسبة قبل انعقاد المؤتمر . (٥ آذار/مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.32) .

بلجيكا

لا يمكن ان تؤدي بنا الأبعاد النووية الى أن ننسى ان هناك كميات ضخمة من الأسلحة التقليدية التي جرى تخزينها حول هذه الترسانات ، والتي تستدعي منا اتخاذ موقف عاجل بشأنها . ونميل الى الاعتقاد ، عند استعراض البنود المعروضة علينا ، ان طريقة معالجتنا لمشاكل بهذه الدرجة من الاتساع والاستعجال طريقة مفرطة في التجريد وفي الارتباط بمفاوضات تنزع نحو السرية الكاملة ، بالرغم من ان موضوعها يهمننا الى اقصى الحدود .

غير انه جرى ، في وقت من الاوقات ، الاعتراف بهذا الجانب من المسألة ، كما قدمت ، هنا وفي هيئات اخرى ، اقتراحات لمعالجة الوضع . والواقع أن اقتراح عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح هو ، في جملة امور ، استجابة لهذا الاهتمام . وقد اعربت بلجيكا في مناسبات عديدة عن آرائها حول الموضوع ، واعلنت انها تؤيد الفكرة شريطة الوفاء بالشروط اللازمة ، من حيث تحضير المؤتمر ومضمونه وتأمين الاشتراك فيه . (١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2081) .

بلغاريا

في اعتقادنا ان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، بمشاركة جميع البلدان ، بما فيها الدول النووية ، سيقوم بدور عظيم الفائدة . ويتزايد عدد الدول التي تعترف بالحاجة الى عقد مؤتمر من هذا النوع في اقرب وقت ممكن . وهذا الواقع يتطلب منا ان نلتفت ، خلال الدورة الحالية ، الى النواحي العملية من تحضير المؤتمر ، وذلك بتوسيع ولاية اللجنة المخصصة . اما الذين يقاطعون اعمال تحضير المؤتمر ويعرقلون تنفيذ اربعة قرارات اتخذتها الجمعية العامة بهذا الصدد فانهم يجدون انفسهم في عزلة متزايدة ، ان انهم يتحدثون ارادة الشعوب ويعارضون قرارات منظمنا . (٢٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2363) .

ولو اشتركت جميع الدول النووية في المؤتمر لاتخذت الجهود المبذولة لعقده معناه الكامل . ذلك لأن الحاجة الى هذه المشاركة والى الالتزام العالمي بالمعاهدات القائمة في الميدان النووى تزداد وضوحا سنة بعد سنة . وفي رأينا ان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في الظروف الراهنة يسهم اسهاما كبيرا في بلوغ هذه الاهداف . والامل معقود على ان تتوصل الجمعية العامة للامم المتحدة ، في نهاية المطاف ، الى التغلب على العقبات التي تعيق عقد المؤتمر . (١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/AC.1/PV.2083) .

وتشير المناقشات والوثائق المتعلقة بالموضوع الى ان معظم الدول قد رحبت بفكرة عقد مؤتمر لنزع السلاح بوصفه امرا مستعجلا . وقد اتفقت كلها على ان عقد هذا المؤتمر ضرورة سياسية ملحة وان الوقت قد حان للبدء بتحضيره جديا .

ويجب ان تعمل اللجنة بنشاط ، خلال السنة الحالية ، على ازالة العقبات التي وضعت في طريقها عمدا ، كما يجب عليها ، وهي قادرة على ذلك في اطار ولايتها ، ان ترفع الى الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والثلاثين ، توصية بوجوب عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح فـفي المستقبل القريب والشروع في اعداده عمليا . كذلك يجب على اللجنة ان تنظم اعمالها بشكل يمنع معارضي نزع السلاح من معاكسة ارادة الأغلبية العظمى للدول وتشويه الاراء والتوصيات المتفق عليها .

واعرب ممثل بلغاريا عن اقتناعه بأن التفسير الحقيقي الوحيد لولاية اللجنة هو انه يتوجب عليها ان توجه جهودها نحو وضع اساس متين للبدء بتحضير المؤتمر بصورة عملية ، وهذا يعني الاتفاق على مهام المؤتمر الرئيسية ، وجدول اعماله ، وتاريخ ومكان انعقاده . (٣ آذار / مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.30) .

بوتان

ان وفد بلادى ، ان يأخذ هذه النقاط بعين الاعتبار ، يرحب بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يتولى مناقشة جميع الاختيارات المتاحة ، ويعمل على تحقيق نزع السلاح الكامل بمشاركة جميع البلدان . ولا حاجة للتأكيد ، في هذه المرحلة ، على ضرورة اجراء تحضير تام لهذه الغاية . (٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/PV.2374) .

بهذه الروح الهادفة الى تحقيق نزع السلاح الكامل ، نؤيد عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، يعنى حصرا بهذا الموضوع ، وتشترك فيه جميع البلدان اشتراكا تاما ، بالاضافة الى تحضيره بشكل كاف لأن يخلق جوا مناسباً يؤدي الى تحقيق نتائج ايجابية . (١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2091) .

بوروندى

ترى بوروندى ، بالنسبة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، انه يجب ان يكون الغرض منه تحقيق التدمير التام لكل ما هو مخزون من اسلحة التدمير الشامل ، وعلى وجه الخصوص الاسلحة النووية ، بالاضافة الى حظر صنع او ابتكار اسلحة اخرى من النوع نفسه .

ومع ذلك يجب علينا الا نتسرع اكثر من اللزوم في عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح كي لا نفشل في تحقيق غايتنا القصوى ، التي هي نزع السلاح الحقيقي . فمن الأساسي ان يكون للمؤتمر ، منذ البداية حظر جيد من النجاح في تحقيق نتائج ملموسة . ولذا فان موافقة جميع الدول النووية على الاشتراك فيه امر لا غنى عنه .

ومن الواضح ان المؤتمر العالمي لنزع السلاح لا يمكنه ان ينجح الا في جو من الثقة المتبادلة بين الشعوب ، ثقة لا يشوبها شك او حذر . كذلك يجب على الدول الكبرى ان تتعهد بالكف عن التدخل في شؤون الدول الاخرى السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وعلى اية حال ، فان وفد بوروندى يعتقد ان مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح هي الآن في طور الجمود ، نظرا لأن معظم البلدان تعتبر اشتراك جميع الدول النووية في المؤتمر شــرطاً من الشروط الأساسية . ونجد الان ان احدى هذه الدول النووية تتمسك بشروط مسبقة لعقد المؤتمر ، ومنها خاصة : ان تتعهد البلدان النووية ، بصورة لا لبس فيها ، بأنها لن تكون ابدأ البادئة باستعمال الاسلحة النووية ، في اى وقت كان ومهما كانت الظروف ، وبأنها لن تستعملها ضد الدول غير النووية او المناطق الخالية من الاسلحة النووية ؛ وان تتعهد بسحب جميع قواتها المسلحة ، بما فيها الصواريخ النووية ، من البلدان الاخرى ، بالاضافة الى تفكيك جميع قواعدها العسكرية ، بما فيها القواعد النووية ، الموجودة على اراضي غيرها من الدول . ومن الواجب علينا ايضا ان نشير الى ان بعض البلدان لا تريد ان تتخدر او تنخدع بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، لا يستخدم الا كندوة دعائية تستهدف تمويه سباق التسلح او المحافظة على توازن الاسلحة بين الدول النووية الكبرى .

وهكذا فالاختيار واضح : فاما ان ينعقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح دون مشاركة جميع الدول النووية واما الا يكون هناك مؤتمر على الاطلاق . وعلى اية حال فان وفد بلادى ما زال مقتنعا بان اشتراك جميع الدول النووية هو امر اساسي . (١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2090) .

بولندا

يمكن لكل دولة بل وبنيفي لها ، بصرف النظر عن امكانياتها العسكرية والاقتصادية ، ان تقدم مساهمتها الخاصة في عملية اجراء المفاوضات واتخاذ التدابير البناءة لنزع السلاح . وبنيفي ان يكون المؤتمر العالمي لنزع السلاح انسب محفل لمناقشة هذه الامور ، باشتراك جميع الدول . (٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2361) .

وتعتبر مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح من اهم بنود جدول اعمال هذه اللجنة ، كما يتبين ذلك من تقرير اللجنة المخصصة ، الذي قدمه بمقدرة فائقة السيد عويدا ممثل ايران بصفتة رئيسا لهذه اللجنة . وان نتائج اعمال اللجنة المخصصة خلال هذا العام هي خير دليل على ضرورة الاسراع في عقد مثل هذا المؤتمر . ومن الواضح ان نجاحه لن يتفق والمصلحة الحيوية للبلدان الكبيرة والمتوسطة الحجم والصغيرة فحسب ، بل ومع المصلحة المثلى للبشرية جمعاء ايضا . (٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2079) .

وكرر ممثل بولندا تأييد بلاده الثابت لاقتراح الاتحاد السوفياتي الرامي الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وهو الاقتراح الذي يعد من اهم المبادرات السياسية في العصر الحديث . وتكتسب فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح كل عام قدرا اكبر من قوة الدفع والاهمية السياسية . وما نحتاج اليه هو الارادة السياسية من جانب جميع الدول ، تلك الارادة التي ينبغي الا تمليها المنفعة الذاتية بل الاهتمام الحقيقي بمستقبل البشرية .

وللجنة المخصصة ان تضطلع بالاعمال التحضيرية اللازمة ، بما في ذلك وضع جدول اعمال هذا المؤتمر واجراءاته . وبنيفي ان تكون من بين المهام الرئيسية للفريق العامل المسؤول عن اعداد مشروع تقرير اللجنة المخصصة الى الجمعية العامة صياغة بنود معينة في جدول الاعمال على اساس المخطط الذي رسم في عام ١٩٧٥ والاتجاهات الرئيسية للمناقشة الحالية .

وقد امضت اللجنة المخصصة فترة كافية من الوقت في دراسة الآراء والمقترحات العامة . وعلى الامم المتحدة ان تركز الان على تنفيذ المبادرات والمقترحات الصادرة حاليا بدلا من البحث عن وسائل واشكال جديدة من المفاوضات والاجتماعات .

ومما يدل على اهمية المشكلة قيد البحث ان وفود الاتحاد السوفياتي وفرنسا والمملكة المتحدة تحضر جلسات اللجنة المخصصة . بيد ان ممثل بولندا اعرب عن اسفه لأن الدولتين النوويتين الاخرين لم تشاءا الخروج من العزلة التي فرضتاها على نفسيهما .

وان وفده مقتنع بان التقدم نحو عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في وقت مبكر سوف يكون اسهاما هاما في تثبيت الانتقال التاريخي من سياسة المواجهة الى الانفراج والتعاون الدوليين والى التقدم في ميدان نزع السلاح . (٣ اذار / مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.30) .

وقال ممثل بولندا ان الاتجاه الرئيسي للعلاقات الدولية الراهنة ما زال يميل نحو تعزيز الانفراج . ولذا ينبغي للامم المتحدة ان تحاول تأمين تقوية هذه العملية وجعلها عالمية لا رجعة

فيها . وافضل طريق لبلوغ هذا الهدف هو توسيع نطاق الانفراج السياسي ليشمل المجال العسكري ، وهذا يتطلب احراز تقدم كبير في ميدان الحد من التسلح وميدان نزع السلاح . ويعتقد وفوده اعتقادا قويا بأن من الممكن تحقيق ذلك ، لان الانفراج قد اوجد درجة لا غنى عنها من الثقة المتبادلة بين الدول ، وبأن ذلك ضروري ايضا ، لانه ما لم يتم انهاء سباق التسلح المستمر فلا يمكن ان يكون هناك انفراج أو ثقة ، وسيبقى التهديد بنشوب نزاع نووي قائما .

وقال ان ما نحتاج اليه بالفعل هو الدفع الفعال لكل هذه الجهود لصالح نزع السلاح ، وهكذا فان فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشكل تكملة منطقية لا غنى عنها للمفاوضات والمناقشات الراهنة . ومن شأن هذا المؤتمر ، الذي ينبغي ان يكون باب الاشتراك فيه مفتوحا امام جميع الدول والذي ينبغي ان يكرس لمناقشة جميع جوانب نزع السلاح ، ان يشكل محفلا عالميا حقيقيا لالتماس التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية ، في الميدانين النووي والتقليدي على السواء .

وقد ظهرت في الاشهر الاخيرة دلائل جديدة على ان فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ما زالت فكرة حية ومناسبة تماما من حيث التوقيت . ولا بد من الملاحظة بانه ترد اشارة مباشرة الى هذه المسألة في مختلف الوثائق الدولية الهامة وفي البلاغات المشتركة وداخل الامم المتحدة ذاتها . وقد أولت بولندا هذا الجانب اعتناء خاصا في سياستها الخارجية ، على نحو ما يمكن لمسه من المحادثات التي اجرتها مع مختلف الحكومات بما في ذلك المحادثات التي جرت في ايار/ مايو ١٩٧٦ بين رئيس وزراء بولندا وفرنسا وزيارة وزير خارجية البرتغال لوارسو . فضلا عن ذلك ، فقد اشار عدد كبير من الدول الى هذا المؤتمر في رسائلها الى الامين العام فيما يتعلق باعمال اللجنة المخصصة لاستعراض دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح واثناء المناقشة العامة التي اجرتها اللجنة في حزيران/ يونيه ١٩٧٦ .

وقال ممثل بولندا ان غالبية (الدول) ترى عقد المؤتمر فوراً ، مع التحضير الكافي والفعال . ولتحقيق ذلك ، تحتاج اللجنة الى ولاية واسعة تمكنها من معالجة جميع الجوانب المتعلقة بعقد هذا المؤتمر معالجة صحيحة . (١٣ تموز/ يوليه ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.35) .

بيرو

يجب ان نلتزم فرصا جديدة للحصول على تنفيذ مبادئ نزع السلاح العام والكامل التي جرى التعبير عنها منذ فترة طويلة في هذه الهيئة . ولذا نأمل أن يتسنى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح قريبا وان يتمكن من العمل بفعالية باشتراك الجميع فيه وأن يحول الخطب الحالية الفضفاضة شبه البليغة الى مفاوضات سياسية قادرة على إلزام جميع الاطراف بقضية لا يخسر فيها أحد .

ولذا يجب ان نجهد ، انطلاقا من روح اجتماعي هلسنكي وليما ، لحل المشاكل المتعلقة بالا من والانماء حتى يمكن تناولهما في مؤتمرات عالميين كبيرين احدهما معني بنزع السلاح والاخر ،

وعموما ندعو الجمعية الى النظر فيه ، يعنى باعادة تشكيل النظام الاقتصادى والاجتماعى للعلاقات فيما بين الدول على نحو عادل . (٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2356) .

ولذا فقد استمعنا بارتياح الى كلمات الذين يؤيدون عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في اقرب وقت ممكن ويمكن عقد دورة استثنائية للجمعية يعهد اليها بالتحضير الحقيقي له وكذلك بالمهمة الحساسة الخاصة بالشروع فيه ، لاننا ، بذلك ، سنتعامل مع جهاز هو من المرونة بحيث يمكنه التقريب بين مختلف المواقف ليس فقط بالنسبة للاهداف ذات الصلة ولكن ايضا بالنسبة لجدول الاعمال ذاته . ان من غير الممكن الاستمرار في محاولة التوصل الى اتفاق بطريقة معزولة وغير متصلة كما كان الامر في حالة معاهدة حظر اجراء التجارب النووية وغيرها من الاتفاقات التي لم تنفع حتى الان الا في تدريب خيال الدول الذرية .

ويعد حظر اجراء جميع التجارب عملا جوهريا من اعمال الارادة السياسية التي ستؤدي دون شك الى اجراء مفاوضات لنزع السلاح على نطاق كامل . وينبغي ان تكون هذه الفكرية الرئيسية ، ان لم تكن الفكرة ذات الاولوية الاولى للمؤتمر العالمي المقبل ، ولكن يجب ايضا ان نبحث في التشكيلات الممكنة لهيئات التفاوض داخل مؤتمر عالمي يهدف الى اضافة الطابع المؤسسي على نزع السلاح كما يجب ان ندرس العلاقة بين الجهاز المركزى الجديد والاجراءات الاقليمية ، في الحاضر والمستقبل على السواء ، بالنسبة للامن والرقابة على الاسلحة . (١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2091) .

ويوافق المجتمع الدولي على ان زيادة الاسلحة دون رقابة تشكل تهديدا للسلم والامن وتعوق الجهود الانمائية الملحة وان جميع البلدان تعلق اهتماما على مسائل نزع السلاح وينبغي ان تشترك في المناقشات بشأنها ، وبناء على ذلك ، ينبغي لجميع الدول ان تبرهن عن الارادة السياسية لجعل المؤتمر العالمي لنزع السلاح المحفل المناسب للنظر في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح وان تسهم في اعماله . وينبغي ان يكون الهدف الرئيسي للجنة المخصصة هو تشجيع الدول على اظهار هذه الارادة . وفي الواقع ، ترغب الاغلبية العظمى من الدول في عقد هذا المؤتمر .

ونظرا للاعتبارات السابقة ينبغي للجنة المخصصة ان تواصل دراسة آراء الحكومات بشأن المؤتمر وان تستمر في نظرها في اهداف المؤتمر . كما ينبغي ان تعد دراسة تحليلية للاستنتاجات الواردة في تقريرها الى الجمعية العامة عام ١٩٧٥ بغية ان تقدم للجمعية العامة تحليلا واضحا للحالة ليتسنى لها تقرير نهج العمل الواجب اتباعه . وينبغي الا يغرب عن البال ان الملاحظات والتوصيات التي قد تتخذها اللجنة بشأن ولايتها ، بمقتضى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٤٦٩ (د - ٣٠) ، يجب ان تشجع جميع الدول ، وعلى الاخص الدول النووية ، على التغلب على سوء التفاهم القائم فيما بينها وتشترك في عمل اللجنة . (٣ آذار / مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.30) .

تركيا

لقد نجحت اللجنة في ان تبرز مرة اخرى الاتجاه العام المؤيد لفكرة عقد المؤتمر ، بمسود التحضير المناسب له ، وباشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية دون استثناء ، وجميع الدول ذات الامة العسكرية ، في المراحل التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته .

وبوصفنا احدى الدول الاربعين غير النووية الاعضاء والمعينة للاشتراك في اعمال اللجنة المخصصة ما زلنا نعتقد انه ينبغي للجنة ان تستمر في عملها بموجب ولاية جديدة بغية ايجاد الوسائل المناسبة والكفيلة بتحقيق اغراضها . (٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2080) .

تشاد

ولكننا ، عند ما نفكر بالكوارث التي دفعت بالعالم الى انشاء الامم المتحدة ، نميل الى الاعتقاد بان المكان الملائم لبحث مسألة نزع السلاح ذات الامة الجوهريّة ومسألة انتشار الاسلحة والتجارب النووية ، لا يمكن ، في نهاية المطاف ، الا ان يكون في اطار مؤتمر عالمي تستطيع فيه جميع البلدان الحائزة لاشد الاسلحة تدويرا ، وتلك غير الحائزة لها ، كبيرة كانت او صغيرة ، الاعراب عن آرائها بحرية . ذلك أنه اذا وقعت حرب اباداة عالمية فان آثار الاسلحة النووية الحرارية ، على سبيل المثال ، لن يصيب فقط البلدان التي تنتج هذه الاسلحة بل الانسانية كلها الى حد ما . (٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2359) .

تشيكوسلوفاكيا

من المهام الرئيسية للأنشطة الدولية الحالية ، الكفاح من اجل تصفية الاساس المهادي للحروب . وبما ان لنزع السلاح اثرا في جميع دول العالم فنحن نؤيد العمل بسرعة على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، يعطي حافزا جديدا للكفاح من اجل عالم خال من الاسلحة والحروب . (٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/PV.2371) .

لقد تأكد دوما ، اثناء مناقشة هذه المسألة ، ان الغالبية العظمى للبلدان تؤيد كل التأييد عقد هذا المؤتمر العالمي . وقد تحققت حتى الآن معظم الشروط اللازمة للانتقال بنا من طور المباحثات التمهيدية للمؤتمر ومناقشة امكانياته والفائدة من عقده واغراضه وغير ذلك من الوجود الى طور الشروع في التحضيرات العملية الخاصة به . وانذا لم يتيسر الى الان الشروع في اتخاذ الاستعدادات الملموسة لعقد هذا المؤتمر ، فان مسؤولية ذلك تقع ، الى حد كبير ، على عاتق العضوين الدائمين الآخرين من اعضاء مجلس الامن ، اللذين رفضا حتى الان الاسهام في القضية المشتركة . وفي رأينا ان على الدول النووية ، تأمينا لنجاح هذه القضية ، ان تشترك جميعها في المؤتمر .

كذلك نرى ان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو ، قبل كل شيء ، مناقشة الطرق والوسائل

الكفيلة بتحقيق نزع السلاح العام والكامل بمراقبة دولية دقيقة وفعالة ، وأنه يجب اعطاء الأولوية في هذا الصدد ، لمسألة الاسلحة النووية . (١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2085) .

وتؤيد الدول في اكثريتها الساحقة ، الاسراع في عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح . وقد اشتركت ثلاث دول نووية في مداولات اللجنة المخصصة ولم تتغيب عنها سوى دولتين نوويتين ، لأن احدهما ما زالت تشك في ان الوقت لم يحن بعد لعقد هذا المؤتمر ، بينما تضع الثانية للمؤتمر شروطا اصطناعية مسبقة . ومن نافل القول ان التشاور مع الدول النووية ما زال من مهمات اللجنة الرئيسية . ولكننا نتساءل عما اذا كان ينبغي لأكثريّة البلدان ان تخضع للوضع الناجم عن الغياب الحالي لدولتين نوويتين ، وعما اذا كان عليها ان تستمر في السماح لهاتين الدولتين باعاقبة عقد المؤتمر او منعه . ويرى الوفد التشيكوسلوفاكي ان على اللجنة المخصصة ان تبدأ الآن بوضع مقترحات عملية ولموسة تؤدي الى التعجيل في عقد المؤتمر . فعمل اللجنة لمدة ثلاث سنوات ومعرفتها بمواقف الحكومات التفصيلية بشأن عقد المؤتمر يكفيان لكي تقوم اللجنة ، في اطار ولايتها المحددة بقرار الجمعية العامة ٣٤٦٩ (د - ٣٠) ، بتلخيص نتائج اعمالها ، ووضع توصيات عملية لرفعها الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . ويؤيد الوفد التشيكوسلوفاكي تأييدا كاملا النقاط التي يرى انها تتسم باقصى درجة من الاهمية والتشجيع ، والواردة في البيانات التي ادلى بها المتكلمون السابقون ، وهي انه يجب على اللجنة رفع توصية الى الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والثلاثين ، بشأن عقد المؤتمر في اقرب فرصة ممكنة ، كما يجب عليها ان تبدأ التحضيرات العملية على اساس البنود المتفق على بحثها من قبل المؤتمر . ويرى الوفد التشيكوسلوفاكي ان هذه التوصيات واقعية ومتفقة مع حاجات معظم البلدان وتطلعاتها ، وان تحقيقها هو بمثابة تنفيذ للمهمة الموكولة الى اللجنة . كذلك يوصي الوفد التشيكوسلوفاكي بان يعد الفريق العامل مشروع تقرير يتضمن المقترحات المقدمة ، وان يرفعه الى اللجنة لبحثه في دورة تموز/ يوليه . وفي الختام قال ممثل تشيكوسلوفاكيا ان وفده مقتنع بان الوقت قد حان للشروع ، باسرع ما يمكن ، في التحضيرات العملية لعقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح . ان من الضروري والملح انتهاز الفرصة الناجمة حاليا عن الانخفاض التدريجي للتوتر الدولي وتنقية الجو السياسي في العالم ، لتحقيق انفراج آخر على الصعيد العسكري . (ه آذار/ مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.32) .

تونس

ان البلاغين الصادرين في تونس عقب زيارة السيد كوسيفين (A/10116) وزيارة رئيس جمهورية رومانيا (A/C.1/1062) ، والبلاغ الصادر عقب زيارة رئيس بلغاريا ، تؤكد جميعها ارادة بلداننا على مواصلة الجهود في مجال الانفراج ونزع السلاح . وهذا هو السبب الذي من اجله نأمل في استمرار مثل هذه الجهود ، وخاصة منها تلك الرامية الى عقد مؤتمر عام لنزع السلاح . ونأمل لهذا الغرض في امكان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة قبل انعقاد هذا المؤتمر ، ولكن ينبغي اسناد مهام اوسع الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وخاصة مهمة الاضطلاع الجاد بصياغة اعلان تتعهد فيه جميع الدول ، دون استثناء ، وخاصة الدول الحائزة لاشد الاسلحة فتكا ، بعدم تهديد الدول الاخرى باستخدام الاسلحة النووية او غيرها من الاسلحة . وينبغي ان يكون الهدف من هذه الجهود ،

قبل كل شيء* ، هو تهيئة مناخ عام وروح عامة يؤديان الى السلم لا الى العدوان . (٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/AC.1/PV.2095) .

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

من الضروري ، نظرا لاتساع نطاق سباق التسلح واهمية كبح جماح هذه العملية الخطرة بالنسبة لحاضر البشرية ومستقبلها ، ان تؤيد جهود جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، تأييدا كافيا ، الجهود النشطة التي تبذلها بلدان المجموعة الاشتراكية ، والرامية الى حل مشكلة نزع السلاح . وسوف يتيح عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح فرصا وفيرة لهذا . غير انه ينبغي مضاعفة الاعمال التحضيرية للمؤتمر ، لان هذه الاعمال تسير بمعدل بطيء بسبب مقاومة بلد او بلدين . (٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/PV.2373) .

واليوم فان التقدم الذي تم احرازه في السنوات الاخيرة نحو تعزيز السلم قد مكن من معالجة مشكلة نزع السلاح بمزيد من الحسم وعلى اسس اوسع .

وسوف يعزز عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح حل هذه المشكلة ، كما ان انعقاده سيعزز ، من ناحية ، العودة بالعلاقات الدولية الى مجراها الطبيعي ، وسيشجع من ناحية اخرى تشجيعا هائلا اتخاذ تدابير جديدة في ميدان نزع السلاح . وقد وافقت جميع الدول تقريبا على فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وقد انعكست هذه الفكرة في قرارات مختلف المعافل الدولية . وحظيت فكرة عقد المؤتمر ، على وجه الخصوص ، بتأييد مستمر من جانب جميع دورات الجمعية العامة ، ابتداء من عام ١٩٧١ ، ومن جانب بلدان عدم الانحياز في اجتماعاتها في بلغراد والقاهرة وجورجتاون ولوساكا والجزائر وليما .

ومن الدلائل الملموسة على اقتناع الغالبية العظمى للحكومات بالحاجة الى عقد مؤتمر ، انشاء لجنة الامم المتحدة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح منذ سنتين . ويعتقد الوفد الاوكراني ، دون رغبة منه في المبالغة في تقدير الاعمال التي بذلتها اللجنة المخصصة ، انه ينبغي لنا ان نشير الى النتائج المفيدة التي حققها بالفعل هذا الجهاز التابع للامم المتحدة .

ومن الاهمية بمكان انه قد تم احرار تقديم فيما يتعلق بالاشتراك في المؤتمر : فقد أيد أعضاء اللجنة فكرة عالمية المؤتمر واكد كثير من الممثلين انه ينبغي ان تشترك جميع الدول العسكرية الكبيرة في اعماله . ولا حظنا ان الخلافات تضيق الى حد ما بشأن بعض المسائل مثل مدة المؤتمر وجدول اعماله المؤقت ، الذي ينبغي ان يكون في نظر الكثير من الوفود واسعا بدرجة كافية وان يقوم على المقاصد الرئيسية الرامية لتحقيق نزع السلاح العام الكامل . وهناك تفاهم على ان يعقد المؤتمر بالتعاون الوثيق مع الامم المتحدة وان لا يعقد الا بعد تحضير مناسب .

وبالنسبة لاعمال التحضير فاننا نعتقد اعتقادا جازما بانه ينبغي عدم السماح لهذه الاعمال بان تمتد لفترة اطول مما ينبغي . فمن المؤكد ان التحضير الدقيق لعمل هام ومعقد مثل المؤتمر العالمي لنزع السلاح امر ضروري ، ولكن ينبغي ان يكون التحضير من اجل عقد المؤتمر وألا يسمح له بان يتردى الى مماطلة لا نهاية لها يكون من نتيجتها ان نفقد الرؤية بالنسبة لمقصد المؤتمر كله

وان تبدّد وقتا ثميناً . وتوجد في الوقت الحالي ظروف مواتية لعقد المؤتمر في وقت مبكر ، وهي ظروف اتاحها الانفراج الدولي المتزايد . (١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2089) .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

لقد اتخذت الجمعية العامة ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي المدعومة من قبل دول المجتمع الاشتراكي ومن غيرهما من البلدان المحبة للسلام ، قرارات بشأن الامور التالية : الحاجة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ؛ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، بالإضافة الى الحظر الدائم لاستخدام الاسلحة النووية ؛ تخفيض الميزانيات العسكرية للاعضاء الدائمين في مجلس الامن ؛ وضع مشروع اتفاقية لحظر استخدام البيئة البشرية والمناخ لاغراض عسكرية . اما مهمتنا اليوم فهي ان نؤمن التنفيذ الكامل لهذه القرارات ، وان نكشف اللثام في الوقت نفسه ، عن معارضي نزع السلاح ونتغلب على مقاومتهم ، وكذلك ان نحصل على اشتراك جميع البلدان في عقد معاهدات متعددة الاطراف للحد من سباق التسلح واهراز مزيد من التقدم في طريق نزع السلاح العام الكامل . (أول تشرين الاول / اكتوبر - A/PV.2369) .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

تحت الجمهورية الديمقراطية الألمانية على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وكانت قد سجلت موقفها هذا في بيان أدلت به في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٧٥ . وقد آن أوان اتخاذ خطوات عملية لعقد هذا المؤتمر . أفلا ينبغي إصدار التعليمات اللازمة بهذا الشأن الى اللجنة المختصة على الفور ؟ (٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2360) .

وفي دورة اللجنة المختصة التي عقدت في الربيع ، أوضحت الجمهورية الديمقراطية الألمانية موقفها بجلاء من اعداد وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وقد تكررت في الوقت نفسه المطالبة بعقد ذلك المؤتمر وازداد الطلب الحاحا .

والظروف الآن جد مواتية لاتخاذ اجراءات واسعة النطاق لنزع السلاح يتم الاتفاق عليها في مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وبالإضافة الى ذلك ، تحتم علينا النتائج التي تحققت في ميدان الانفراج السياسي الاسراع في اتخاذ الاستعدادات لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

وينبغي للجنة البدء بالاعداد الفعلي للمؤتمر العالمي لنزع السلاح وموافاة الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بمشروع لجدول أعمال المؤتمر (٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2086) .

وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن الجمعية العامة واللجنة المختصة مازالتا ، منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٨٣٣ (د - ٢٩) ، تعالجان في كل عام مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وقد أيدت الغالبية الساحقة من الدول انعقاد المؤتمر على وجه السرعة . وكذلك اعترفت قوى اجتماعية واسعة النطاق في كثير من البلدان بالحاجة الى عقد مثل هذا المؤتمر كما اتضح ذلك في المؤتمر العالمي لقوى السلم الذي انعقد في موسكو في عام ١٩٧٣ وفي الندوة الأوروبية للمحاربين القدماء التي انعقدت في باريس في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ .

ونظرا لنفقات التسلح التي بلغت أرقاما قياسية فان من الملح بصورة متزايدة أن نمضي في اعداد لهذا المؤتمر وفي عقده ، ذلك لأن سباق التسلح والنفقات الضخمة التي تنفق على الأسلحة هما من مسببات الأزمة الاقتصادية المتطاوله السائدة في جزء من العالم ويشكلان عقبة خطيرة تعترض سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية . ويجب أن تنعكس عملية الانفراج السياسي على الصعيد العسكري ، لهذا السبب فإن هناك حاجة ملحة الى اعداد لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ولعقد هذا المؤتمر .

وعلى الرغم من جميع المصاعب الراهنة ، فقد تحسنت ظروف النجاح في اعداد للمؤتمر ولعقده . كما أن عملية الانفراج السياسي قد تعززت ، وهذا ما يمكن تبيينه من نتائج مؤتمر هلسنكي الذي أسهم اسهاما هاسما في تحسين المناخ السياسي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المتباينة والذي كان له تأثير ايجابي على مواقف الدول من نزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، تشارك الآن في أعمال اللجنة ثلاثة من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وهي دول نووية أيضا . وقد دأبت بلاده على تأييد عقد المؤتمر بصورة عاجلة نظرا لأنه سيتيح فرصة لمعالجة مشاكل الحد من

التسلح ومشاكل نزع السلاح ، على نحو شامل . بيد أن هناك دولتين ماتزالان تعارضان عقد مؤتمر كهذا ، ترى أحدهما أن الوقت لم يحن بعد لعقده . ونظرا لأن الجمعية العامة قد نظرت ، حتى الآن ، في المسألة في خمس من دوراتها ، تساءل عما ينبغي فعله لتوفير جميع الشروط اللازمة للمؤتمر الذي ترغب فيه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء . وأما الثانية فتضع شروطا مسبقة لعقد المؤتمر . ويرى وفده أن هذا ليس إلا محاولة لإعاقة عقد المؤتمر . ولذا فمن الضروري مناقشة المسائل علنا في المؤتمر وينبغي ألا يتم انتقاء المشاكل بصورة عشوائية بغية وضع شروط مسبقة . ولن يتمكن غير المؤتمر من أن يحل المسائل المتنازع عليها . ولذا ينبغي لأعضاء الأمم المتحدة ألا يسمحوا بعقد المؤتمر لدولتين أن تعوقا تنفيذ القرارات الهامة التي تم اتخاذها بشأن الموضوع . وقد أمكن عقد مؤتمرات عالمية بشأن مواضيع أخرى كثيرة ، ولا يرى سببا يحول دون عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ولا يعني الاستسلام لمعارضي المؤتمر سوى الاستسلام لأعداء نزع السلاح .

وقال أنه قد اسندت الى اللجنة مسؤولية جسيمة ، وأنه يدرك تماما الصعوبات التي ينطوى عليها ذلك بيد أن الطريقة الوحيدة التي يمكن للجنة بها انجاز مهمتها هي عقد المؤتمر على وجه السرعة . ذلك لأن المؤتمر سيكون منتدى مناسباً لا حراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح كما سيكون وحده في موقف يمكنه من دعوة جميع الدول الى زيادة جهودها من أجل الحد من سباق التسلح ووقفه نهائياً من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل . وهناك تقدم في العلاقات الدولية ، ينبغي تعزيزه . كما ينبغي جعل الانفراج انفراجاً لا رجعة فيه بوضع حد لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

وينبغي للجنة ، بغية عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن ، القيام وفقاً لولايتها ، بإجراء دراسة تحليلية للنتائج الواردة في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين وبتقديم اقتراحات بشأن اجراء استعدادات فعلية للمؤتمر (٤ آذار/مارس ١٩٧٦ - ١ - A/AC.167/SR.31) .

الجمهورية العربية الليبية

ان شعوب العالم تضع ثقتها بمنظمتنا الدولية وتتوقع منها ايجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع العالمي . ونحن اليوم نواجه هذا التحدي . ومنظمتنا هي ، في الواقع ، المسؤولة عن وقف سباق التسلح وخاصة سباق التسلح النووي . وعليه فان عقد المؤتمر الدولي لنزع السلاح في أقرب وقت هو في الواقع واجب محتم . ولكن يجب أن يكون ثمة اتفاق حول البنود التي ينبغي مناقشتها والتي يتوقف عليها نجاح هذا المؤتمر ، ويرى وفد بلادي من الضروري تركيز الجهود على النقاط التالية عند الاعداد لهذا المؤتمر .

أولاً ، أن تكون مشاركة الدول النووية وغير النووية على السواء في المؤتمر على قدم المساواة بالنسبة لاتخاذ القرارات واصدار التوصيات .

ثانياً ، يجب على الدول النووية الأولية أن تقبل ، قبل كل شيء ، تحمل نصيبها من المسؤولية في تحقيق وقف سباق التسلح . وينبغي أن تتعهد بالألا تلجأ الى استخدام أسلحة التدمير الشامل ضد الدول الأخرى ، وخاصة الدول غير النووية ، وذلك في أى ظرف وفي أى مكان ، باعتبار أنهم تحتكر ترسانات الأسلحة النووية . (١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - ١ - A/C.1/FV.2088) .

جمهورية الكاميرون المتحدة

نحن نؤيد بحزم ماثل خطة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، يمكن لجميع الدول من التوصل الى قرارات مناسبة بشأن المشاكل ذات الأهمية الحاسمة لبقائها (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2368).

ونرى ، بالنسبة لنزع السلاح ، أنه ليس من المهم النظر في عدد الوحدات ، ولكن ، بالأحرى في القوة الضاربة للأسلحة . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدي جهود مؤتمر لجنة نزع السلاح واللجنة المخصصة وسائر الهيئات التي تعالج هذه الأمور ، ولكن لا بد من أن تستعرض منظمتنا تكوين كل هذه الهيئات بغية زيادة سلطتها في التفاوض .

وتحقيقا لهذا الهدف ، يؤيد وفدي عقد دورة استثنائية للجمعية العامة ، تتولى إعداد جدول أعمال لمؤتمر عالمي لنزع السلاح تقوم خلاله جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإجراء دراسة وافية للصعوبات والعقبات التي تقف في طريق نزع السلاح العام والكامل . (٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2095) .

الدانمرك

فيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، مازال حكومتي ترى أن مؤتمر لجنة نزع السلاح أو أية هيئة أخرى ذات عضوية مقيدة مماثلة ، يجب أن يكون المحفل الرئيسي للمبادرات المتعددة الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح بغية تأمين إجراء دراسة موضوعية وواقعية وشاملة للمسائل المعقدة التي ينطوي عليها المؤتمر . بيد أننا نعتقد أن بإمكان مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، اذا ما أعد له اعدادا شاملا ، وانذا ما لقي من المجتمع الدولي دعما واسعا ، أن يمهّد الطريق لاحتراز التقدم ولتحقيق النتائج البناءة في ميدان نزع السلاح . ونحن نؤيد التوصية بأن تواصل اللجنة المخصصة الاضطلاع بأعمالها بغية الحصول على مزيد من الايضاح بشأن المواضيع التي تمكن مناقشتها في المؤتمر على نحو مجد . وقد يمكن النظر ، في موعد لاحق ، في الجوانب العملية لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . (٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2089) .

زامبيا

ومما يدعو الى الأسف بدرجة مماثلة ، أنه لم يتحقق احتراز أي تقدم يذكر بالنسبة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ونحن في زامبيا مازلنا على اقتناع تام بأنه ينبغي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أسرع وقت ممكن . ومن المستصوب ، في الواقع ، كما اتفق على ذلك وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم الاخير في لима ، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تركز لنزع السلاح وذلك في حالة عدم التمكن من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في المستقبل القريب . (٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2356) .

السنگال

من الضروري ، اذن ، انشاء جهاز للرقابة ورسم سياسة لنزع السلاح ترتبط بفلسفة جديدة للتعاون من أجل أغراض الانماء .

ومن المستصوب أيضا ، ضمن نطاق السعي الى تحقيق عالم من السلم والعدل ، عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، لتمكين المجتمع الدولي من مناقشة مشكلة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبقائه ، وهو البقاء الذي لا يمكن تحقيقه الا في اطار الأمن الجماعي .

ولا يمكن ضمان فعالية مثل هذا الاجراء الا في اطار أمم متحدة تعكس الحالة الدولية الجديدة . (٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ - A/FV.2375) .

السودان

لقد قدمت اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، تحت القيادة القديرة للسفير هويدا ممثل ايران ، تقريرها الى الجمعية العامة (ز) . وتمكنت هذه اللجنة من الوصول الى مبادئ توجيهية ومبادئ عامة هامة . غير أن من دواعي الأسف أنها لم تتمكن من احراز تقدم كبير فيما يتعلق بتحديد أهداف المؤتمر والشروط الضرورية لعقدته ونجاحه . ويؤيد وفدي استمرار اللجنة المخصصة في الاضطلاع بأعمالها على أساس ولاية مناسبة تمكنها من انتهاء عملها في أقرب وقت ممكن . (٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/FV.2095) .

السويد

وأحد هذه المقترحات هو مشروع عقد مؤتمر لنزع السلاح ، وقد أيدت السويد ، منذ أن طرحت هذه الفكرة ، عقد هذا المؤتمر على أن يكون الاشتراك فيه عالميا . وتأمل الحكومة السويدية أن يؤدي عقد مؤتمر هام في مجال نزع السلاح مثل مؤتمر عالمي لنزع السلاح أو دورة استثنائية للجمعية العامة ، الى تعويض النقص السابق في عالمية الاشتراك ويهيئ نقطة انطلاق جديدة نحو قضية نزع السلاح . وقال ممثل السويد أنه يود أن يؤكد أنه من الجوهرى أن تشترك جميع الدول النووية في أى اجتماع دولي مكرس لنزع السلاح حتى يمكن احراز التقدم في الجهود الرامية الى نزع السلاح .

ولا يعتقد وفده أن أى تجمع دولي ، مثل المؤتمر العالمي أو الدورة الاستثنائية للجمعية العامة يمكن أن يحقق أية نتائج واقعية ودائمة اذا كان التحضير له متسرا وغير كاف . وقد يتطلب التحضير الوافي مزيدا من الوقت ، ولكنه ضرورى . وتعتبر السويد ذلك شرطا أساسيا مسبقا لنجاح أى اجتماع دولي بشأن نزع السلاح . (٥ آذار / مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.32) .

(ز) المرجع نفسه .

سيراليون

نحن نؤيد بقوة ، دفعا لأعمال مؤتمر لجنة نزع السلاح ، عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح على نمط الدوريتين الاستثنائيتين الأخيرتين للجمعية العامة ، اللتين حققنا نجاحا كبيرا . وإذا أمكن التخطيط لمثل هذا المؤتمر أو الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تخطيطا دقيقا ، فمن الممكن أن يتيح آفاقا جديدة لمسائل نزع السلاح ونظرة شاملة جديدة للمشكلة . وإذا أمكن أن تبحث جميع الوفود في أمر هذا المؤتمر بصدق وأمانة وفهم متبادل مع رغبة قوية في التوصل الى صيغة مشتركة لتحقيق نزع السلاح الشامل ، فنحن واثقون من نجاحه . وليس عقد المؤتمر هدفا في ذاته بل وسيلة لتحقيق ما يهتم جميع الوفود الممثلة هنا . (١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2092) .

شيلي

نحن متفقون مع القائلين أن من واجبنا ، لهذه الغاية ، أن ننظر في انشاء جهاز أكثر فعالية من مؤتمر نزع السلاح ، بحيث يصبح من الممكن ، بمشاركة جميع الدول النووية ، اجراء مفاوضات تكون حقا متعددة الأطراف وذات صبغة عالمية . ونجد ، في هذا الصدد ، أن فكرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة ، بالاضافة الى عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، فكرة تستحق بحثا عاجلا . وينبغي للجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وشيلي عضو من أعضائها ، أن تختتم أعمالها بتوصية نهائية ترفعها الى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . (١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2092) .

الصومال

نحن نعتقد أن من الممكن الحصول على نتائج مماثلة في ميدان نزع السلاح عن طريق عقد مؤتمر عالمي ، بل ان الحاجة الى ذلك تزداد الحاحا لأن جهود الانماء لن يكون لها معنى بدون السلم والأمن . ومن الضروري ، بالطبع ، أن تشترك في هذا المؤتمر جميع الدول النووية والدول ذات الأهمية العسكرية ، وأن يجري اعداد جدول الأعمال بدقة حتى يمكن بلوغ أهداف معينة .

وفي رأينا أن صفة الاحاح التي تتسم بها هذه المسألة ينبغي أن تكفل التغلب على أية صعوبات تقف في طريق عقد المؤتمر ، وعلى أية صعوبات تقف في طريق عقد المؤتمر ، وأن يتم التغلب عليها في القريب نظرا لأن المسألة تتعلق بصميم بقاء البشرية . (٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2076) .

الصين

تتمسك الصين ، فيما يتعلق بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، بالموقف الذي أعلنت عنه منذ مدة طويلة ، وهو أنه ينبغي أن يكون للمؤتمر هدف واضح وأن تتوفر له الشروط المسبقة اللازمة . أما

الهدف الواضح فليس ، على الاطلاق ، تحديد الأسلحة الاستراتيجية المزعوم بل هو الحظر التام والتدمير الكامل للأسلحة النووية . وأما الشروط المسبقة اللازمة فهي ان على جميع الدول النووية ، وعلى وجه الخصوص الدولتين الكبيرتين النووييتين ، أي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، أن تتعهد ، قبل كل شيء وبصورة لا لبس فيها ، بأنها لن تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت من الأوقات ومهما كانت الظروف ؛ وأنها بصفة خاصة ، لن تستعمل هذا النوع من الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وضد المناطق الخالية منها . كذلك يجب على الدول النووية أن تسحب من أراضي البلدان الأخرى جميع قواتها المسلحة ، بما فيها قوات الصواريخ النووية ، وأن تفكك جميع قواعد ها العسكرية ، بما فيها القواعد النووية ، ولكن كيف يمكننا الآن القول ان الشروط اللازمة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح هي بالفعل متوفرة ، والدول الكبرى قد رفضت حتى الالتزام بالحد الأدنى لذلك . أي عدم استعمال الأسلحة النووية ضد البلدان غير النووية . (١١) تشريين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/FV.2084) .

غانا

لدى استعراض المناطق الدولية القابلة للاشتعال ، لا بد من أن ننتهي بالضرورة الى مسألة نزع السلاح الدائمة والتدابير الملزمة لها . ولقد انضم الى المناداة بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح أولئك النفر منا ، ونحن الأغلبية ، الذين لم نستطع ، نظرا للطبيعة المقيدة لتشكيل مؤتمر لجنة نزع السلاح ، أن نسمع أصواتنا . وفي اعتقادنا ، أن هذا سيسهم في ازالة العقبات السائدة بين دول نووية معينة فيتيح بذلك الفرصة لاتباع نهج جديد أكثر عالمية في مفاوضات نزع السلاح . (٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/FV.2362) .

ولا يتيح لنا تقرير اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح ، كما كانت عليه الحال في العـام الماضي ، أملا كبيرا ، فهو يشير الى اننا لم نحصل بعد على الاجماع ، من حيث المبدأ ، على ضرورة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . فنحن ، اذن ، لم نتمكن بعد من تجاوز هذه المرحلة الى مرحلة الاعداد للمؤتمر وان كنا جميعا متفقين على أنه اذا كان لا بد لمؤتمر عالمي لنزع السلاح من أن تكون له أية جدوى فانه ينبغي أن يتم له الاعداد بصورة جيدة . ويشير تقرير اللجنة المخصصة بوضوح تام الى أن الأغلبية الساحقة من الأعضاء في هذه المنظمة تحبذ بدرجة كبيرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وعلى الرغم من ذلك فاننا لم نحز حتى الآن أي تقدم نحو هذا الهدف . ويدل هذا ، في رأينا ، على دكتاتورية الأقلية . وينبغي لأولئك الذين يكرهون دكتاتورية الأغلبية أن يشجبوا دكتاتورية الأقلية بدرجة حتى أكبر .

ويؤيد وفدى استمرار بقاء اللجنة المخصصة ، بيد أننا نقترح توسيع نطاق ولايتها كيما تشمل وضع جدول أعمال المؤتمر وتقديم توصيات بشأن اجراءاته . ولعله يمكن بعد انجاز ذلك ، اقناع الوفود التي تعارض في الوقت الراهن مبدأ عقد المؤتمر ، بتعديل موقفها . (٢٧ تشريين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/FV.2089) .

غيانا

لا يمكن بعد الآن لهذه المنظمة العالمية أن تدع مناقشات نزع السلاح تعقد في محافل منعزلة . فلقد حان الوقت لأن نقرر نحن موعدا لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح أو أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بدلا من ذلك ، بعقد دورة استثنائية لنزع السلاح . ويجب ألا يتشبث من همتنا أن فشل عصبة الأمم يعزى الى فشلها في معالجة نزع السلاح ، ذلك لأن أغلبية البشرية لم تكن ممثلة في تلك المؤسسة . علي أية حال ، ينبغي أن نستلهم من ذلك الفشل حافزا لنا للقيام بمسعى جديد مستمر . (١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ - A/PV.2370) .

فرنسا

على طريق المستقبل ، الطويل المسار ، يعتبر نزع السلاح - نزع السلاح الحقيقي والعام والمراقب ، أكثر ضرورة منه في أى وقت مضى ، وسيظل يعتبر كذلك .

فقد أيدت فرنسا ، من جهتها ، فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، التي تنظر المنظمة فيها الآن . وبما كان هذه الخطة اذا ما تأكد تأييد الدول العسكرية لها ، ولا سيما الدول النووية الخمس ، أن تنتشلنا من هذه الاجراءات الروتينية التي تورطنا فيها (٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥) - (A/PV.2364) .

ان بلادى على استعداد دائم للانضمام الى أى جهد ترى انه قد يؤدى الى استئناف البحث عن حل حقيقي وفعال . وهكذا فقد أيدنا تأييدنا لفكرة عقد اجتماع للدول النووية الخمس من أجل القيام فيما بينها بمناقشة نزع السلاح النووى ، لدى اقتراح تلك الفكرة . وقد نظرنا وأيدنا بعين الاستحسان فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يمكن أن يحدد مقاصد جديدة واجراءات جديدة للعمل .

وفي هذا الصدد ، استشهد بعبارات من الاعلان الفرنسي /السوفياتي المؤرخ فـي ١٧ تشرين الاول / اكتوبر :

"يعرب الطرفان عن تأييدهما لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، تشترك جميع الدول النووية في الاعداد له وفي اعماله ، وينبغي لهذا المؤتمر أن يسهم اسهاما جوهريا في التقدم نحو تحقيق نزع السلاح العام الكامل وتحرير البشرية من عبء الأسلحة" . (١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2031)

هذا ولقد كانت الحكومة الفرنسية احدى اولى الدول التي أيدت اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، مثلما أيدت أى جهد يبذل نحو نزع فعلي للسلاح . وعلى الرغم من أن فرنسا كانت على علاقة خاصة بهذه اللجنة ، فان تلك العلاقة لم تمنع فرنسا من الاسهام في أعمال اللجنة ومن الانضمام الى اتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه بشأن مشروع القرار . وبأسف الوفد الفرنسي لعدم احراز تقدم في هذا الصدد ويأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق خلال العام الحالي على الشروط التي يمكن أن ينعقد المؤتمر بمقتضاها . ولكن يجب ، كما أعلن ذلك في قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، أن يكون ثمة اتفاق تام بين جميع الدول الأعضاء على التقرير الذى سيرفع الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . وسيعني أى اختلاف في الرأى في هذا الصدد أن دولا معينة لن تحضر المؤتمر الذى ينبغي لجميع الأعضاء التي تملك قوى مسلحة هامة أن تحضره اذا أريد له أن يكون مؤتمرا ذا مغزى . (٤ آذار / مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.31) .

الفلبين

لن نكون صادقين مع تعهدنا باحراز تقدم في عقد نزع السلاح الحالي اذا كنا لا نتمكن

حتى من عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح أو دورة استثنائية للجمعية العامة حول نزع السلاح . غير أنه لا بد من الإدراك بأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح أو دورة استثنائية للجمعية العامة حول نزع السلاح ليس هدفا في ذاته . بتعبير آخر ، نحن في حاجة الى اجراء تحضيرات دقيقة للمؤتمر أو للدورة الاستثنائية حتى نتأكد من تحقيق نتائج ملموسة . والأمل معقود على أن يتيح عقد مؤتمر عالمي ناجح لنزع السلاح أو دورة استثنائية للجمعية العامة حول نزع السلاح آفاقا جديدة بالنسبة لمسائل نزع السلاح واتجاهها جديدا أو نظرة شاملة للمشكلة يمكن للامم المتحدة أن تستفيد منها ، دون شك ، ومناخا سياسيا جديدا يسمح باتخاذ اجراء حاسم من هذا القبيل (١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2090) .

ويؤيد وفد الفلبين عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يتم التحضير له تحضيريا كافيا وكاملا ، باشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات الأهمية العسكرية ويكرر تأييده للمشاورات التي يجريها الرئيس مع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة تلك التي لم تشترك في أعمال اللجنة ، كما يكرر تأييده لأعمال الفريق العامل (٥ آذار /مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.32) .

فنزويلا

نحن نؤيد بحزم عقد المؤتمر لأنه من الممكن ، من خلال التحضير الجاد والدؤوب ، ان يكون أنسب محفل لاتخاذ تدابير عملية فيما يتعلق بمثل هذه الأمور المعقدة والحساسة . وقد عقدنا دورتين استثنائيتين بشأن اقامة نظام اقتصادي جديد ، وسيكون عقد هذا المؤتمر بمثابة استكمال ضروري لهاتين الدورتين . وينبغي ، بالطبع ، للمؤتمر عالمي من هذا النوع يهدف الى الاهداف المعلنة ، ان يعقد باشتراك جميع الدول النووية . لأن ذلك هو أحد المتطلبات الحاسمة اللازمة لمثل هذا المؤتمر . ولذلك نأمل في أن تعيد البلدان التي تشك في فائدة مثل هذا المؤتمر ، النظر في موقفها .

كذلك ينظر وفدى بعين التأييد الى فكرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح - وذلك اذا لم يكتب للمقترح القاضي بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح وما يماثلة - من مقترحات أن تصبح حقيقة (١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2087) .

فنلندا

نحن نرى ، في اطار هذه الخلفية ، أن الجمعية العامة ستحسن صنعنا اذا هي نظرت فيما اذا كان بالامكان ، أخيرا ، ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتعجيل عملية عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، التي استغرقت زمنا طويلا - وهذه فكرة ما فتى الوفد الفنلندي يؤيدها على الدوام . وقد رأينا ، ومازلنا نرى ، ان من شأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، بالشروط الضرورية والمقبولة بوجه عام ، أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة لالقاء نظرة عامة على مجال نزع السلاح في صورته الكلية

ولاعادة تأكيد أهداف نزع السلاح في إطارها السياسي ولاختطاط نهج المفاوضات المقبلة ووضع أولوياتها . وفي هذا الوقت ، يبدولنا ، كذلك ، أن من الممكن لمؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يؤدي الى بث معنى جديد للدينامية والى تقديم حافز والهام جديدين للأعمال التي نضطلع بها في هذا المجال . (٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2075) .

فولتا العليا

لقد أخذنا علماً دقيقاً بالتحضير لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وبينما يشير هذا المؤتمر بعض المخاوف ، إلا أنه يظل مع ذلك مرحلة قد تكون حاسمة في عملية نزع السلاح ، اذا قامت باعداد بلدان تملك الارادة السياسية المطلوبة (٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2366) .

قطر

لقد أيدنا ضرورة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، تشترك فيه جميع الدول النووية وغير النووية ، صغيرها وكبيرها ، على قدم المساواة ، وبما يتمشى مع عقد نزع السلاح ، آمين أن يسفر هذا المؤتمر عن اجراءات ايجابية فعالة بالنسبة لنزع السلاح . (٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2030) .

كوبا

ان فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحظى بتأييد متزايد ومتسع النطاق من قبل جميع بلدان العالم تقريباً . وتؤيد كوبا عقد هذا المؤتمر باشتراك جميع دول العالم ، سواء كانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لا ، كبيرة أم صغيرة ، نووية أم غير نووية ، وذلك على اساس المساواة والتمتع بالحقوق نفسها . وسيكون هذا المؤتمر ندوة عالمية جديدة وملائمة يمكن ان تبحث فيها مواضيع نزع السلاح بصورة فعالة ، ويعطي بالتالي عقد نزع السلاح مغزى ومعنى .

ويعبر وفد بلادي عن ثقته بأن اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ستتابع الاضطلاع بولايتها والعمل بسلطات واسعة تمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لعقد هذا المؤتمر على وجه السرعة . وفي رأينا أن من مهام المؤتمر الرئيسية النشر في جميع الوسائل اللازمة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل بمراقبة دولية فعالة ، بالإضافة الى تحديد العواقب الاقتصادية والاجتماعية المميّزة التي تترتب على سباق التسلح بالنسبة الى الانسانية ، واجراء تحليل شامل للعلاقة القائمة بين نزع السلاح والانماء الاجتماعي والاقتصادي ، والتي هي ذات أثر خاصة بالنسبة للدول النامية . (١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2090) .

الكويت

هل لي ، وأنا أتحدث عن نزع السلاح ، أن اؤكد من جديد تأييد بلادي للدعوة الى عقد

مؤتمر عالمي لنزع السلاح . لقد تبنت الكويت هذه الفكرة لأنها تؤمن ايماناً راسخاً بأن مسألة نزع السلاح تهم جميع الدول ، كبيرها وصغيرها على حد سواء . ولم تكن مفاوضات نزع السلاح ناجحة في الماضي ، لأنها تمت على شكل حوار بين الدولتين العسكريتين الكبيرتين . ونحن نعتقد ، أنه يجب أن يضع المؤتمر نصب عينيه الحقيقة الثابتة ، وهي أن الاحتلال الأجنبي والاستعمار والفصل العنصري تغرس بذور النزاع ، وترغم الدول الصغيرة على اقتناء الأسلحة لاستخدامها في الكفاح من أجل التخلص من براثن هذه الآفات ، ولا يمكن أن يكتب للمؤتمر النجاح ما لم تشترك جميع الدول فيه ، وهذا يشمل بطبيعة الحال الدول النووية ذاتها . ويجب أن يكون جدول أعمال المؤتمر شاملاً بحيث يتضمن المواضيع التي لم يتطرق اليها مؤتمر لجنة نزع السلاح . (٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2368) .

ورغم أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أبدت استعداداً أكبر خلال العام الماضي للتعاون مع اللجنة المخصصة فلا يزال الخلاف الأساسي في الرأي بين الدول النووية يشكل عقبة خطيرة تعترض سبيل عقد المؤتمر في المستقبل القريب . وفي الحقيقة فإن استمرار هذه الخلافات الأساسية فيما بين الدول النووية قد يفسد عمل اللجنة المخصصة ويحولها الى جهاز لا يستعراض التعليقات التي تتقدم بها الدول بشأن أهداف المؤتمر العالمي لنزع السلاح . ويأمل وفدي بإخلاص أن تنجح اللجنة الاولى خلال الدورة الحالية في منح اللجنة المخصصة ولاية تعطيها سلطات أشمل وتحولها الى لجنة تحضيرية قادرة على اتخاذ تدابير فعالة من اجل عقد المؤتمر بنفسها .

ونأمل أن تراجع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تساورها شكوك جادة بشأن المؤتمر ، موقفها بحيث تتيح للمؤتمر فرصة الانعقاد . وليس من الضروري أن نحكم مسبقاً على عمل المؤتمر في هذه المرحلة . فالميزة الرئيسية للمؤتمر هي انه سيكون بمثابة محفل لتعبئة الرأي العام العالمي وحمل ضغط مجتمعات الأمم على التأثير على عمل هيئات نزع السلاح التي كانت في الماضي تمثل ، في الدرجة الاولى ، مصالح الدول الكبرى .

لقد اعلنت الكويت مراراً أن لجميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، اهتماماً متساوياً بنزع السلاح ولا يمكن ، الا عن طريق مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، ضمان تطبيق المزيد من تدابير نزع السلاح ضد الدول النووية نفسها والضمان بأن تواكب اجراءات منع انتشار الأسلحة الافقي اجراءات لمنع الانتشار الرأسي أيضاً . ولا نتوقع بالطبع أن يحقق المؤتمر المعجزات بين عشية وضحاها . ولكن منذ الذي ينكر أن المؤتمر سيبدأ عملية سليمة ويرسي الأسس لاطار سليم لتحقيق نزع السلاح العام والكامل ؟ (١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2085) .

كينيا

تؤيد كينيا عقد مؤتمر على نطاق عالمي تحضره جميع الدول من أجل تقدير الحاجة الملحة الى نزع السلاح تقديراً أسرع . ونحن على اقتناع بأن نجاح هذا المؤتمر يتوقف على مدى عالميته ولهذا السبب نحث الدول الكبرى بصفة خاصة على أن تستعرض جدياً موقفها وأن تهدف بإخلاص الى ضمان نجاح المؤتمر . (١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2091) .

لبنان

لقد تطور مفهوم الأمن الدولي في الماضي بما فيه الكفاية واستقرت الصلة التي لا تنفصم عراها بين هذا المفهوم وبين نزع السلاح . ومن الواضح انه قد تم على نطاق واسع قبول فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح منذ المبادرة التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز في القاهرة عام ١٩٦٤ ومنذ تقديم الاتحاد السوفياتي مقترحات محددة في هذا المضمار . بيد أن الأمم المتحدة ما تزال تواجه نفس العقبات بالنسبة لاشتراك جميع الدول النووية ، وما تزال بعض البلدان تفرض متطلبات يصعب تحقيقها . ومن المهم كسر الجمود الحالي وتحقيق اشتراك عالمي ، وخاصة اشتراك الدول النووية ، الذي قد يحدد الفرق بين نجاح المؤتمر أو فشله . ويعتقد الوفد اللبناني أنه ينبغي اعتماد نهج تدريجي يبدأ أولاً بمرحلة تحضيرية تليها مرحلة الموافقة على القرارات ، على أن تفصل بينهما فترة كافية لتطبيقها ؛ ثم أخيراً يعقد المؤتمر في نهاية العقد الحالي للنظر في النتائج التي تم تحقيقها واعداد تدابير للعقد القادم .

وبالنسبة للأنشطة المقبلة ، يؤيد الوفد اللبناني عقد المؤتمر شريطة الاعداد له بدقة ، ولا يبدو من المناسب ، من الناحية الأخرى ، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لتناول مسائل نزع السلاح لأنها ستكون مجرد محفل لمداولة غير مجددة تتوخى باصدار واعادة اصدار قرارات لا أثر لها . وفي الوقت نفسه ينبغي أن تحدد اللجنة موعداً لعقد المؤتمر ، قد يكون عام ١٩٧٨ أو ١٩٧٩ أو ١٩٨٠ ، أي في بداية العقد الثاني لنزع السلاح . وينبغي أن تستمر الاعدادات لعقد المؤتمر في غضون ذلك . وينبغي أن تنشئ الأمم المتحدة لجنة تحضيرية وربما أيضاً لجنة فرعية من الدول الكبرى ، تتكون من خمس دول على أقصى حد وتوكل اليها مهمة اجراء مباحثات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وخاصة منها الدول غير الممثلة في اللجنة . ولقد خلق التقدم الذي أحرزته مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والتقارب بين الغرب والشرق مناخاً دولياً مؤاتياً للتحضير للمؤتمر (ه آذار/مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.32) .

ليبيريا

هناك اتجاه قوي لصالح عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، أو عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح كبدل لذلك . وقد تكون هناك آراء أخرى ولكن يفكر وفد في امكانية تشكيل لجنة من الخبراء والعلماء العسكريين وأفراد ممن لهم خبرة مماثلة تقوم بدراسة استعراضية اساسية للإنجازات السابقة - ما تم تحقيقه وما يمكن انجازه عن طريق نهج جديد - وتقديمها كتقرير تكميلي الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . وليس هذا مقترحاً ، وقد تكون لدى وفود أخرى أفكار مختلفة يمكن النظر فيها فيما بعد (١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2086) .

مالسي

... هذه هي الشروط المسبقة لاحتراز أى تقدم في مجال نزع السلاح وكذلك لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ينبغي ان تشترك فيه جميع الدول النووية في العالم كيما يتسنى له تحقيق أية نتائج ايجابية .

بيد أنه ما يزال واضحاً أن محفلاً من هذا القبيل هو ضرورة ملحة للمجتمع الدولي ، ولذا لا يجوز تأجيل عقد هذا المؤتمر الى أجل غير مسمى . وفي هذا الصدد يشاطر وفد اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح أهدافها والاستنتاجات ذات الصلة التي خلصت اليها . (٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2093) .

ماليزيا

نحن نكرر موقفنا القائل بأنه لا يمكن احلال سلم دائم الا عن طريق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعّالة وليس عن طريق توازن للأسلحة يتم الاتفاق عليه بصورة متبادلة . ونؤكد تأييدنا مرة اخرى لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحت اشراف الأمم المتحدة . وينبغي أن تنظر هذه الدورة أيضاً بجدية في التوصية التي اتخذها مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في ليما بشأن عقد دورة خاصة للجمعية العامة مكرسة لموضوعات نزع السلاح . ونشعر بأشد القلق لأننا بلغنا منتصف عقد نزع السلاح ، ولم نشرع بعد في تناول المسائل الحيوية (٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2367) .

مدغشقر

يجب مع ذلك أن نقر بأن الترتيبات أو الاتفاقات الحالية ما تزال محدودة وغالبا ما تتسم بالتمييز . ولذا يبدو من الحكمة استكمالها وتوسيعها من أجل ادماجها داخل نهج شامل لنزع السلاح .

وإذا ما اعترف المؤتمر العالمي القادم لنزع السلاح بهذا الهدف باعتباره يتمتع بالأولوية الكبرى ، عندئذ يمكننا أن نفكر ، بصورة ايجابية ، في إنشاء وكالة متخصصة تتاح فيها لجميع الدول الفرصة لأن تدرس وتقرر بطريقة ديمقراطية المسائل المتصلة بنزع السلاح والرقابة على التسليح . (٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2366) .

وما يزال وفدى يحنّ عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أسرع وقت ممكن . بيد أنه إذا استمرت الحالة التي اشترت اليها فسيحنّ وفدى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة . (٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2079) .

مصر

من الواضح أن المشكلة شائكة ومعقدة وانها تحتاج ، بالإضافة الى الاجوبة التقنية على الكثير من الاسئلة المعقدة ، اتخاذ قرارات سياسية على أعلى مستوى سياسي ممكن . وفي بعض الاحيان نعتقد نحن ، الدول الصغيرة ، أنه لن تتخذ تلك القرارات السياسية أبدا على الرغم من توفر الاجوبة التقنية . وهذا هو السبب الذي من أجله ينبغي أن ينعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح وأن يحضره زعماء ورؤساء الدول على رأس وفودهم . ولا تتيج الولاية الحالية للجنة مجالا كبيرا لها كيما تتخذ الاجراءات اللازمة ، كما أن مقاطعة دولتين نوويتين كبيرين لجلسات اللجنة لم يساعدا أيضا في ذلك ، على الرغم من المهارات السياسية والتفاوضية العظيمة التي يتمتع بها السيد هويدا سفير ايران . ولذا اذا ما تبين أن من العسير عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في العام القادم ، فان وفدى يشاطر وفود بلدان عدم الانحياز الاخرى رأيها والتزامها بأنه ينبغي بمقتضى قرارات مؤتمر ليمّا (ح) ، أن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح من أجل أن تتيج لمبادرات نزع السلاح الراكدة الحافز اللازم قبل أن ينقضي النصف الباقي من عقد نزع السلاح دون أن يكون هناك أمل في تحقيق أية نتائج . (٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2094) .

(ح) مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في ليمّا في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠

آب / أغسطس ١٩٧٥ ، للاطلاع على نص القرارات المتخذة انظر A/10217 و Corr.1 ، Annex) .

المغرب

ينبغي لنا في ظل الظروف القائمة أن ندخل سباقا حقيقيا لنزع السلاح وأن نضع مشكلة نزع السلاح العام والكامل بين يدي جهاز دولي مناسب . ولهذه الأسباب جميعها تؤمن بلادي ، التي بجانب بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان ، بالحاجة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح على أساس المساواة ، لأننا نؤمن بأن عقد اجتماع على هذا المستوى سيتحلى بالارادة السياسية اللازمة لاهراز تقدم في هذا المجال . ويوسع هذا الاجتماع أن يعتمد نهجا شاملا لدراسة المشكلة بكل نواحيها وأن يعطي نزع السلاح الحافز الذي يحتاجه للخروج من الركود الذي أصابه في الوقت الحالي . وسيتمتع المؤتمر العالمي لنزع السلاح بمزية هامة هي ضمان اشتراك جميع الدول النووية فيه والاستفادة منها ، ونحن نأمل أن تسهم اسهاما ايجابيا فيه . ويعتبر اشتراكها في رأينا بالغ الأهمية . لانه سيتيح التأكد من المركز المحدد لكل بلد ووضع كل بلد أمام مسؤولياته .

ولذا ينبغي لنا من الآن فصاعدا اعداد جميع الترتيبات اللازمة لتمكين اللجنة المخصصة من مواصلة مهمتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية والسرعة . وانا ما استلزم الامر ، قبل انعقاد المؤتمر ومن أجل التحضير له ، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمعالجة مسألة نزع السلاح فستؤيد المغرب هذه المبادرة تأييدا كاملا . (٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2093) .

المكسيك

من الضروري عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح - الذي ظللنا نحلل جميع نواحيه منذ عام ١٩٧١ - ومن ثم اضافة الطابع المؤسسي عليه بعد التحضير الكافي له . وفي ضوء محتويات التقرير الأخير للجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح (ط) نعتقد أن العام الذي سيمر بين هذه الدورة للجمعية العامة وبين الدورة القادمة ينبغي أن تكون آخر فترة زمنية يسمح فيها بمواصلة هذه الدراسة . و اذا استحال تحقيق المزيد من التقدم الملموس في غضون عام ١٩٧٦ ، عندها ، نرى أنه من الضرورة بمكان أن تقرر الجمعية خلال دورتها العادية والحادية والثلاثين عقد دورة استثنائية يكون من جملة اغراضها ، دراسة مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . (٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2072) .

ومن بين الاهداف الرئيسية التي ما زال ينبغي تحقيقها تعزيز اقرار السلم والامن الدوليين ، مع أدنى حد ممكن من تحويل الموارد البشرية والاقتصادية الى الاسلحة . ولا يمكن استغلال الخلافات التي قد تكون قائمة في اللجنة المخصصة أو في أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة المعنيّة بمسائل نزع السلاح ، والتي تستخدم لتبرير عدم الاكتراث ، لانكار توجيه الأمم المتحدة لتمكينها من أعمال الميثاق واقامة علاقات سلمية حقيقية بين الدول الاعضاء ، والعمل بمثابة مركز لتنسيق جهود الدول من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك .

(ط) المرجع نفسه .

ومن الضروري ، من أجل تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل ولا سيما نزع السلاح النووي ، عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح وازداف الطابع المؤسسي عليه وذلك بعد الاعدادات المناسبة . وقد تم استعراض جميع نواحي هذا المؤتمر منذ عام ١٩٧١ . وقد قدم الوفد المكسيكي دليلا وافيا على تصميمه على تحقيق عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تكون أبوابه مفتوحة أمام جميع الدول دون استثناء ، يجب ، بالتأكيد ، أن تشترك فيه جميع الدول النووية على قدم المساواة ، وأعلن عن اقتناعه بأن من شأن هذا المؤتمر ، الذي يجب عقده على وجه السرعة ، أن يشكل محفلا مناسباً يعطي دفعا جديدا لمفاوضات نزع السلاح .

وأشار ممثل المكسيك الى البيان الذي أدلى به وفده أمام اللجنة الاولى للجمعية العامة يوم ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ والذي أكد فيه أنه اذا لم يكن من الممكن تحقيق المزيد من التقدم الملموس في عام ١٩٧٦ فعلى الجمعية العامة أن تقرر في دورتها الحادية والثلاثين عقد دورة استثنائية للنظر ، بين جملة أمور ، في مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وسيعكس هذا روح اعلان الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في ليمّا . (ه آذار / مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.32) .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

تسأل الامين العام وعدد من الممثلين عما اذا كان لدينا الجهاز المفاوض الصحيح لاهراز تقدم في مجال نزع السلاح . وهناك عدة اقتراحات باذخال اضافات أو تحسينات على الترتيبات الحالية . ويدعو أحد هذه الاقتراحات الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وقد ذكرت حكومتنا باستمرار أن عقد مثل هذا المؤتمر قد يعطي دفعا جديدا لمفاوضات نزع السلاح . ولكننا نعتقد أن حضور جميع الدول ذات الالهمية العسكرية ، وجميع الدول النووية على وجه التأكيد ، سيكون أمرا جوهريا . والا فانه لن يكون مؤتمرا عالميا حقيقيا وقد تفضي نتائجه الى خيبة أمل كبيرة . (٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2086) .

وقال ممثل المملكة المتحدة أن المؤتمر قد يكون حافزا للمهمة الهامة المتمثلة في التوصل الى اتفاق عملي بشأن نزع السلاح . وسوف يكون حضور جميع الدول ذات الالهمية العسكرية وجميع الدول النووية اجتماعات المؤتمر أمرا جوهريا لنجاحه . (٤ تموز / يوليه ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.36) .

منغوليا

نحن نؤمن بأن اشتراك جميع بلدان العالم ، وفي المقام الاول جميع الدول النووية والدول ذات القدرة العسكرية الضخمة ، في الجهود التي تبذل للحد من سياق التسليح ، هو شرط مسبق ضروري لاتخاذ تدابير فعالة وجذرية في مجال نزع السلاح .

وتؤيد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية بنشاط فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح وتؤيد الاعداد العملي الفوري للمؤتمر الذي ينبغي في رأينا أن يضيف حافزا كبيرا لتجميع جهود جميع الدول وتكثيفها في البحث عن طرق ووسائل جديدة لحل مختلف مسائل نزع السلاح . (٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2364) .

ونحن نعتبر أن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، كما اقترح الاتحاد السوفياتي ، يمثل نقطة انطلاق في هذه الجهود . وسيتيح هذا المحفل العالمي ، باشتراك جميع الدول فيه صغيرها وكبيرها على قدم المساواة ، فرصة نادرة لامعان النظر بدقة في مركز مفاوضات نزع السلاح وتحديد الأولويات ووضع مبادئ توجيهية للمفاوضات المقبلة . بعبارة أخرى من المؤكد أن يتيح المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، إذا ما أعد له اعدادا مناسبة ، حافزا جديدا لمفاوضات نزع السلاح عن طريق بيان الطرق والوسائل العملية للمعالجة الفعالة للرقابة على الأسلحة وشؤون نزع السلاح .

وينبغي للجمعية العامة ، وازعة هذا الامر نصب عينيها وأخذة بعين الاعتبار الرفعة التي أعرب المؤتمر الدولي عنها مرارا في عقد مؤتمر من هذا القبيل ، أن توصي اللجنة المختصة بهذا جهود دولية للتركيز على وضع ترتيبات عملية للتحضير للمؤتمر . (٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2094) .

لقد حان الوقت لأجراء الأعدادات العملية لعقد هذا المؤتمر . وقد أظهرت التجربة أن عقد مؤتمر عالمي يعني بمشاكل قائمة بذاتها وذات أهمية عالمية أمر مفيد للغاية . وسيكون مؤتمر نزع السلاح العالمي أول محفل تمثيلي يتسنى فيه النظر في مشكلة نزع السلاح على نطاقها الكامل ويمكن فيه ، عمليا ، لجميع الدول الاشتراك في أعماله على قدم المساواة بما فيها الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة . وينبغي أن يسهم المؤتمر في اتخاذ تدابير فعالة لوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح كما ينبغي أن يوفر حافزا لتضافر الجهود نحو تحقيق هذا الهدف ، ولا شك في أن نجاح المؤتمر سيحفز المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وسيلعب دورا هاما في تحقيق المزيد من استرخاء التوتر وفي دعم الثقة والتفاهم المتبادلين وأسس إقامة سلم وأمن دائمين . ولقد كانت فكرة عقد هذا المؤتمر موضع نظر الجمعية العامة منذ خمس سنوات وحصلت على تأييد دولي واسع خارج نطاق الأمم المتحدة . وقامت اللجنة بعمل مفيد في دراسة آراء ومقترحات الحكومات بشأن المؤتمر . ورغم وجود خلافات في الرأي حول بعض نواحي المسألة فهناك تقارب كاف في الآراء يتيح للجنة إحراز التقدم . وتؤيد الأغلبية الساحقة من الدول فكرة عقد المؤتمر ومن بين هذه الدول ثلاث دول نووية أحدها الاتحاد السوفياتي الذي كان قد اقترح عقد المؤتمر أصلا .

والحاجة واضحة الى اشتراك جميع الدول النووية والدول ذات القدرة العسكرية الكبرى في المؤتمر . ومن المستحسن أيضا كثيرا أن تشترك جميع الدول النووية في أعمال اللجنة . بيد أنه ينبغي ألا تفضي بنا عدم رغبة بعض هذه الدول ، حاليا ، في التعاون مع اللجنة الى طريق مسدود . إذ يمكن للجنة أن تواصل عملها حتى دون اشتراك هذه الدول بأمل أن تستجيب هذه الدول لنداء الجمعية العامة وتنضم الى عمل اللجنة في وقت لاحق . ولا بد من إجراء أعدادات دقيقة للمؤتمر وسيستغرق هذا فترة من الزمن . وينبغي بدء الأعدادات العملية في أسرع وقت ممكن نظرا لتزايد خطورة وتعقد مشكلة نزع السلاح عاما بعد عام ، وما يزال يجري تحويل موارد هائلة من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب . وبأمل وفد منغوليا في أن تركز اللجنة انتباهها ، خلال العام الحالي ، على النواحي العملية للأعداد للمؤتمر . وينبغي أن يعكس تقرير اللجنة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تزايد قلق الدول والرأي العام العالمي ازاء سباق التسلح المتصاعد أبدا . وينبغي للجنة ، لدى تلخيصها آراء الدول بشأن المؤتمر ، أن تشير الى أهم المشاكل التي تتطلب الحلول باعتبارها أمورا ذات أولوية .

وقد ظل وفد منغوليا دائما يحدد توسيع ولاية اللجنة بحيث تتمكن من وضع جدول الاعمال المؤقت والنظام الداخلي للمؤتمر والتوصل الى اتفاق بشأن مسائل تنظيمية اخرى . ولقد حان الاوان لاعطاء اللجنة ليس مهما ما تتعلق فقط بالبحوث وانما مهما تحضيرية أيضا ، وينبغي تقديم توصية في هذا الصدد الى الجمعية العامة . (٤ آذار/مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.31) .

موريشيوس

تحديد موريشيوس عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشترك جميع الدول فيه على قدم المساواة ويتم خلاله اقرار مبادئ توجيهية عالمية لنزع السلاح - ولا سيما بالنسبة لنزع السلاح النووي واستخدام الموارد التي تتوفر نتيجة لذلك لفراض التعاون الاقتصادي الدولي . واذ ما اتضح أنه لن يتسنى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح عندئذ ينبغي عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لمسائل نزع السلاح . (٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2077) .

النسب

يخشى ، اذا لم تكن لدى الدول الكبرى الارادة على تحقيق نزع السلاح بشكل لا يؤثر في ميزان القوى او يهدد الأمن ، ألا تؤدي مفاوضات نزع السلاح الى اية نتيجة في المستقبل . وممع ذلك فستستمر حكومتي في تأييد فكرة المؤتمر العالمي لنزع السلاح . وهي تأمل ، بعد اختتام مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ، الذي انعقد مؤخرا في هلسنكي ، في ان تكون الظروف الآن قد تحسنت من اجل تخفيض الترسانة الضخمة ، من الاسلحة التقليدية والنووية . والواقع ان الرأي العام العالمي سيستند ، قبل كل شيء ، الى ما يمكن تحقيقه في هذا الميدان من اجل الحكم في نجاح سياسة الانفراج . (٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/PV.2371) .

وقال مندوب النمسا ان حكومته ، في ردها على رسالة وجهها اليها الامين العام ، قد اشارت ، منذ حوالي اربع سنوات ، الى ضرورة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في سنة ١٩٧٤ . ولكن هذا المؤتمر يبدو الآن ، اى في عام ١٩٧٦ ، ابعد تحققا من قبل وقد يبدو ، للوهلة الاولى ، من السهل تحديد سبب هذا الفشل . فنظرا لأنه لا يمكن لمؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يكون مفيدا دون اشتراك الدول النووية فيه ، يجب ان تقع مسؤولية الفشل على عاتق الدول النووية التي رفضت الاشتراك فيه . ولكن تحليلا اكثر تعمقا للمسألة يدل على ان الدول لم تظهر من الحنكة اللازمة ما يكفي لحل هذه المسألة . فأولا ، لم يجرب بحث الاسباب الحقيقية للموقف السلبي الذي اتخذته الدول النووية ؛ وثانيا ، لعله كان من الخطأ اتباع استراتيجية "كل شيء اولا شيء" . ولعل فكرة عقد مؤتمر كبير على اعلى المستويات ، توكل اليه مهمة حل جميع مشاكل نزع السلاح ، قد ادت في الحقيقة الى وضع هدف مفرط في التسامي ، مفسدة المجال ، بذلك ، للنقد السلبي . وقد اقترحت عدة وفود ، اثناء المشاورات التي دارت خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، امكانية التخلي عن السعي لتحقيق نزع السلاح ، ان يخشى أن تؤدي الجهود المبذولة لهذه الغاية مزيدا من خيبة الامل . وقد نظرت اللجنة المخصصة ، لمدة سنتين ، في القضية الرئيسية ، الا وهي موقف الدول النووية من عقد المؤتمر . ويبدو ان التشاؤم السائد حاليا يعزز الفكرة القائلة بأن هذا الموضوع قد استنفد ، وانه يجب ، بناء على ذلك ، ايجاد الحل في مكان آخر . وقال ممثل النمسا انه يجب على اللجنة المخصصة ان تحافظ على علاقاتها بالدول النووية لسببين مهمين : أولا ، للاطلاع على التبدلات الممكنة في مواقفها ؛ ثانيا ، لكي لا ينسى الناس ان نزع السلاح النووي هو من الالتزامات الرئيسية لجميع الدول غير الحائزة للتكنولوجيا النووية . واذ ان بلاده قد ايدت وما زالت تؤيد فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وتحث ، في الوقت نفسه ، على ان تسود روح من الواقعية كلما تقدم العمل في هذا الميدان . فصحيح ان الاكثريّة الساحقة من البلدان ترغب في عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وانه لا تعارض الفكرة سوى عدد ضئيل من الدول ؛ بيد انه يجب الا يخيب عن الانه ان هذه الدول تمثل ثلث سكان العالم وتملك اكثر من نصف الاسلحة النووية الموجودة حاليا . وتبعاً لذلك يجب على اللجنة المخصصة ، بدلا من محاولة القيام بخطوة جسارة نحو عقد المؤتمر ، ان تسمى الى معالجة الموضوع بصورة تدريجية ، وعلى الاقل الا تخسر ما تم بالفعل احرازه الى الآن من نجاح . (٥ آذار / مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.32) .

ويرى وفد النمسا ان اشتراك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في اعمال اللجنة - وان كان يجرى ذلك بطرق مختلفة - هو خاصة فريدة من خصائص اللجنة . . . ومن الصحيح ايضا - ان اللجنة قد انشأت ، في السنوات الاخيرة ، جهازا مفيدا لاجراء المشاورات اللازمة بشأن مسألة عقد مؤتمر من هذا النوع .

ومن المفيد اشد الفائدة ان تتمكن اللجنة من المحافظة على اتصالاتها بالدول النووية غير المستعدة ، في المرحلة الراهنة ، للاشتراك في مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وذلك للاطلاع على التبدلات الممكنة في مواقفها . وقد يكون ايضا من المفيد دراسة الاسباب الحقيقية الكامنة وراء موقف هذه الدول النووية دراسة اوثق . وعلى كل حال ، . . . يجب على اللجنة ان تتفادى اعتماد استراتيجية "كل شيء او لا شيء" . وبالتالي قد يكون من المفيد القيام ، في المستقبل ، باستقصاء الخطوات التدريجية التي تمهد الطريق لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح وتضمن ، في الوقت نفسه ، عدم ذهاب التقدم المهرز خلال السنوات الثلاث الماضية سدى . (١٣ تموز/يوليه ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.35) .

نيبال

لقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ما يقرب من ٢٠ قرارا بشأن بشأن شتى نواحي نزع السلاح تتراوح ما بين انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية وعلان المحيط الهندي منطقة سلم وبين تنظيم التفجيرات النووية السلمية وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح وقد ايدت نيبال كل هذه القرارات .

وينبغي ان يكون الهدف النهائي لجميع هذه الجهود والمبادرات ونزع السلاح العام والكامل لانه لن يمكن تحقيق السلم والامن الدوليين ، اللذين هما من الاهداف الرئيسية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، الا عن طريق نزع السلاح العام والكامل . ولذا فنحن نحبذ عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يمكن ان تشترك فيه جميع الدول سواء كانت كبيرة او صغيرة ، متقدمة النمو او نامية ، نووية او غير نووية . ومما يدعوا الى الاسف ان اللجنة المخصصة لم تتمكن بعد من الوصول الى اتفاق رأى بشأن هذه المسألة الحيوية ولكننا نأمل ان تتمكن هذه اللجنة من اقتناع جميع البلدان المعنية ، بذلك حتى يتسنى تشكيل رأى عام عالمي بناء يتجه نحو مواصلة تحقيق هذا الهدف المقدس . (٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/PV.2377) .

وان من شأن عدم احراز اي تقدم نحو وقف انتشار الاسلحة الرأسي ان يجعل مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح امرا ملحا للغاية . بيد ان تقرير اللجنة المخصصة لا يتيح لنا اي مبرر للتفاؤل في هذا المضمار . (١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2092) .

نيجيريا

تشفي الضرورة بأن تواجه جميع الدول مسألة نزع السلاح بأسلوب بناء ذي مغزى أكثر من ذي قبل ، في محفل يتسم بالمساواة في السيادة . ويمكن ان يمثل مؤتمر نزع السلاح المقترح هذا المحفل . ولكن اذا استمرت محاولة عقد هذا المؤتمر بالاصابة بخيبة الامل ، فلن يتردد وفدي في الانضمام الى دول العالم الثالث الاخرى في المطالبة بان تركز الجمعية العامة الانتباه على نزع السلاح في دورة استثنائية . (٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/PV.2378) .

ونعتقد انه ينبغي اعادة مسألة نزع السلاح الى قلب حياة الامم المتحدة ونشاطها . واذا لم يكن من الممكن ، في المستقبل القريب عقد المؤتمر العالمي المقترح لنزع السلاح ، فقد يتحقق هذا الاعتقاد عن طريق عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمعالجة امور نزع السلاح فقط . (٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2079) .

الهند

لم نقرب على الاطلاق حتى من النظر في اتخاذ اية تدابير جادة بشأن نزع السلاح النووي الذي يستحق بالتأكيد ، منحه اعلى درجة من الاولوية فلقد عقدنا عدة مؤتمرات عالمية بشأن الاغذية والسكان والبيئة والتصنيع وقانون البحار ودور المرأة وما الى ذلك ، ومع ذلك ، فنحن لم نستطع حتى الآن الاتفاق على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وهذا ، في الحقيقة ، تفسير مؤسف لحالة العالم الذي فقد ادراكه وحساسيته للأخطار التي تواجهه . (٢٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2364) .

وتعلق الهند ، مع غيرها من دول عدم الانحياز الكثيرة ، اكبر اهمية على عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح .

ويظل من دواعي الاسف ان اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح لم تتمكن بعد من احراز اي تقدم ملموس خلال هذا العام على الرغم من افادتها من القيادة الرشيدة القديرة التي يتمتع بها السيد هويدا سفير ايران . ولعل السبيل الى الخروج من الصعوبات الراهنة التي تجد اللجنة المخصصة نفسها محالة بها ، هو توسيع نطاق ولايتها . ان ذلك قد يمكنها من عدم تعريض فاعليتها للعرقللة ومن اتخاذ خطوات ذات مغزى نحو بلوغ غاية تشترك فيها الغالبية العظمى من اعضاء المجتمع الدولي . ومن الامور الجوهرية التي لاغنى عنها العمل على ايجاد الطرق والوسائل التي تكفل ترجمة هذه الرغبة الى حقيقة قائمة . (١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2088) .

بنغلاديش

لقد ايدت حكومتنا على الدوام المقترحات التي تقدمت بها حكومة الاتحاد السوفياتي في الدورات الماضية للجمعية العامة والتي لقيت تأييدا واسعا النطاق من جانب الدول الاعضاء واعتبرتها هامة وحسنة التوقيت . ونحن نعلق اهمية كبيرة على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في وقت قريب .

لم يكن قط. ولن يكون ابدا من السهل الاضطلاع بمهمة العمل على اتخاذ تدابير لنزع السلاح . لأن الدوائر التي تتمتع بالنفوذ والتي تسمى الى مواصلة سباق التسلح بل والى تصميده ، ما تزال قائمة في الغرب متحدية بذلك اتجاهات السياسة الخارجية التي اعلنتها حكوماتها . ومن الامة بمكان بالنسبة للشعوب المكافحة في سبيل تحقيق السلم والا من عزل المتعصبين لسباق التسلح واجبارهم على اتخاذ موقف يتماشى مع مصالح هذه الشعوب . (٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/PV.2373) .

وينبغي تأييد هونغاري المتواصل والحميم لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح من سياستها الرامية الى تحقيق السلم والتعاون الدولي ومن الخسائر الجسيمة في الارواح والممتلكات التي منيت بها فدي حربيين عالميتين .

وما يزال التقدم المحرز نحو عقد المؤتمر بطيئا حتى الآن ، ولا بد من اتخاذ خطوات محددة من اجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ويبدو ان جميع الدول متفقة من حيث المبدأ على ضرورة انعقاد المؤتمر ، ولكن لا بد قبل ذلك من التوصل الى اتفاق في الرأي حول توقيته وجدول أعماله وأهدافه .

ويجب على اللجنة المختصة ان تحلل آراء الدول وتضطلع بالاعمال التحضيرية البالغة الامة اللازمة لعقد المؤتمر . وابدى الممثل الهنغاري اسفه لقيام دولة نووية اور ولتين نوويتين منذ فترة من الزمن بوضع عقبات امام عقد المؤتمر . بيد انه اعرب عن تفاؤله بأن تأييد الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء لعقد المؤتمر سيحمل تلك البلدان المعارضة للمؤتمر على ادراك عقم موقفها . ذلك ان من شأن عقد مؤتمر حسن الاعداد أن يحللي الجهود الرامية الى حل جميع جوانب مسألة نزع السلاح حافزا جديدا وأن يجعل في الامكان وضع برنامج لنزع السلاح العام والكامل . (٣ آذار / مارس ١٩٧٦ - A/C.1/67/SR.30) .

اليابان

يجب ان تبدأ اللجنة الآن بتوجيه اهتمامها الى المسائل الحقيقية التي تنطوي عليها مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ويتضح من الاستنتاجات الواردة في الفرع الثالث من تقرير اللجنة ان نطاق وظروف عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح قد تختلف (١) حسب المهام والاهداف المعهودة اليه . كذلك يتضح من الفقرة ٤٣ من التقرير ، انه يجب ان يكون المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، عالميا حقا وان يتم التحضير له تحضيريا كافيا وتشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات الامة العسكرية ، بغض النظر عن المهمة المعهودة بها اليه . وما يزال وفد اليابان يؤمن بأن التحضير الكامل للمؤتمر امر ذو اامة حيوية لانه بمجرد اتخاذ قرار بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يجب الا يسمح لهذا المؤتمر بالفشل ؛ واذ ما حدث هذا ، فسيؤدي الى خيبة امل شديدة ويشير الشكوك حول امكانيات احراز المزيد من التقدم . ولا بد من دعوة جميع الدول الحائزة للأسلحة

(١) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٨ (A/10028/Corr.1) .

النووية ، ويجب ان تشترك جميعها في جميع مراحل المؤتمر بما في ذلك المرحلة التحضيرية . وهي حين تتفهم اليابان موقف الذين يزعمون بأن اعتراضات بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية انمّا تعتبر بمثابة النقض لرغبات الاغلبية ، فهي ترى بأنه لن يكون ثمة اى معنى لمؤتمر عالمي لنزع السلاح يعقد بدون اشتراكها .

ويجب اقامة اتصال وثيق بين اللجنة وبين الدول الحائزة للأسلحة النووية وخاصة تلك التي لا تشارك في عمل اللجنة . ورغم ان بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد اعلنت مرارا عن عدم رغبتها في الانضمام الى اللجنة ، فلا بد من مواجهة المشكلة بشكل مباشر . ذلك ان المشكلة الحقيقية ليست في عقد المؤتمر بقدر ما هي في ضمان عقده في الظروف التي يكون فيها المؤتمر مجديا ونافعا ، واضعين بعين الاعتبار الحقائق السياسية الكامنة للدول الحائزة للأسلحة النووية .

ويأمل الوفد الياباني في ان يشهد احراز تقدم حقيقي في هذا المضمار وهو مستعد للاسهام في تحقيق هذا الهدف ولكن يجب اولا تحسين العلاقات فيما بين الدول . وهو ما يزال يؤيد فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح فيما اذا ووقتما يرى ان الوقت ملائم لعقد هذا المؤتمر من اجل تحقيق اغراض محددة معينة ، وفيما اذا ووقتما تتوفر الامكانيات المعقولة لتحقيق نتائج ملموسة . ويأمل ممثل اليابان ان تتمكن اللجنة من ان تساعد على ذلك عن طريق محاولة توضيح المسائل المتضمنة . (٤ آذار/مارس ١٩٧٦ - A/AC.167/SR.31) .

اليمن الديمقراطية

ان اهتمام العالم منصب على نزع السلاح النووى واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وسيبقى سلام العالم وامنه مهددين اذا لم يتحقق هذا الهدف . ونحن في اليمن الديمقراطية ، اسوة ببلدان نامية أخرى ، نرحب بالاتجاهات الجديدة الرامية الى وقف وحظر استخدام الاسلحة والتفجيرات النووية ، وتسخير الطاقة النووية لأغراض الانماء والسلم والتقدم . اننا نؤيد عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، كما نؤيد كل الطلبات المقدمة لانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف انحاء العالم . (٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ - A/PV.2371) .

كذلك فاننا نحبذ عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تستدليع جميع البلدان والدول ان تشترك فيه ، وهذا الاشتراك شرط لا بد منه لكي يحقق المؤتمر نتائج ايجابية في الحد من سباق التسلح بمختلف اشكاله ، وخاصة بالاسلحة النووية . وقد اعرب وزير خارجية اليمن الديمقراطية منذ بضعة اسابيع ، امام الجمعية العامة ، عن تأييدنا لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وهذا ما تصبو اليه حقا اليمن الديمقراطية بوسائلها المحدودة ، وهي تسعى الى انماء جميع مواردها والى تحقيق الاستقرار الدولي . وهذا هدف لا يمكن بلوغه الا بوقف التسابق في اقتناء اسلحة التدمير الشامل ، وبالتالي بتوفير المبالغ الضخمة التي يجرى انفاقها حاليا على السلاح في ميزانيات معظم الدول المشتركة في سباق التسلح . (١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2087) .

يوغوسلافيا

ان من المصلحة الحيوية العليا بالنسبة لجميع الدول ان يتم وقف سباق التسلح في اقرب وقت ممكن وان تبدأ عملية نزع السلاح العام والكامل . لذلك فنحن ننضم الى الكثير من البلدان الاخرى ، في الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في اسرع وقت ممكن ، ونعتقد انه من الضروري ، في حالة استمرار تعرض هذا المؤتمر للعراقيل ، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تركز لنزع السلاح ، على نحو ما طلب مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في ليمبا ، حيث كانت اغلبيه الدول الاعضاء في الامم المتحدة مشغولة . وينبغي للجمعية العامة ان تتخذ زمام المبادرة وان تنهض بالمسؤوليات المسندة اليها بموجب الميثاق بدلا من ان تظل في حالة شلل بسبب الخلافات فـي وجهات النظر بين القوى الكبرى . (٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ - A/PV.2360) .

وقد اشار عدة متكلمين ، خلال سير المناقشة ، الى ضرورة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وحتى الآن لم يكتب النجاح للجهود المبذولة من اجل تحقيق هذه الفكرة التي بدئ بطرحها فـي مؤتمر بلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في عام ١٩٧١ ، وقد ظلت يوغوسلافيا تحت باستمرار على عقد مثل هذا المؤتمر ، اقتناعا منها بانه قد يسهم في القضاء على حالة الجمود التي تخيم على مشاكل نزع السلاح في الوقت الراهن . (٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2079) .

وقد شهدنا هذا العام حالة غير معقولة تشغل في ان تقرير اللجنة المخصصة لم يستلـع ان يذكر فقط في جملة الملاحظات والنتائج الاخرى التي خلص اليها ، بالرغم ، مثلا ، من الدعوة الواضحة من جانب مؤتمر القمة لبلدان عدم الانحياز المعقود في الجزائر في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ (ك) الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح " في اسرع وقت ممكن " ، وبالرغم من تأييد مؤتمر عدم الانحياز فـي ليمبا فـي عام ١٩٧٥ لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح " في اقرب وقت ممكن " ، ان اغلبيه كبيرة مـن الدول - وقد كان هناك نحو ٨٠ دولة في هذين المؤتمرين لبلدان عدم الانحياز - ترى ان الحاجة ملحة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

ونود ان نؤكد مرة اخرى ، على نحو ما فعلنا مرارا في اللجنة المخصصة ، انه لا يمكن لمؤتمر عالمي لنزع السلاح يتعين ان تدعى اليه جميع البلدان ، ان يسمح لنفسه بأن يكون اداة او منبرا للبعض فقط ، بل انه سوف يخدم المصالح الجماعية الحقيقية للمجتمع الدولي للامم المتحدة ككل ، وسيتيح لكل شخص ان يستري النظر الى اسهامه الخاص ، والى وجهات نظره وتحليله لما ينبغي عمله ، وتحت اى ظروف ، وما هي العواقب التي يتعين ازالتها ، والتدابير التي ينبغي اتخاذها ، وما الى ذلك . (٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ - A/C.1/PV.2104) .

(ك) للاطلاع على نص الوثائق الرسمية للمؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، انظر A/9330 and Corr.1 .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
